

# الاقتصاد



**فندق النصف الكبير / بكفيا**

كل يومين خارج نهاية الاسبوع 120.000 لشخصين مع Piscine- Jackuzi Sauna للحجز: 04/982628 - 04/980113

بوفيه مفتوح كل أحد 25000 ل.ل للكبار 12000 ل.ل للصغار إقامة في الفندق نهاية الاسبوع لشخصين (صنامة + ترويقة) 150.000 ل.ل

كي لا يكون الرقم وجهة نظر

Issue No. 178 Friday 22 June 2007

العدد 178 # السنة الرابعة عشرة # الجمعة 22 حزيران 2007

<b>عمق الاختلالات البنوية وضعف مكونات النمو الاقتصادي في لبنان</b>	<b>2</b>	<b>مروراً بالأردن وسوريا</b>	<b>3</b>	<b>من الجنسية</b>	<b>6</b>	<b>الاستثمارات في "دبي لاند"</b>	<b>8</b>
		<b>مليون دولار كلفة مد الغاز من مصر الى لبنان..</b>		<b>تكريس لحرمان المتحدرين</b>		<b>مرشحة لتجاوز 17 مليار دولار</b>	
						<b>خلال 18 شهراً</b>	

## مصادر عربية: الظروف لم تنضج بعد لقيام حل في لبنان.. والمهم منع الانزلاق الى الاسوأ الامن والليرة عقبان امام قيام حكومة ثانية والضغط الدولي في التحويلات قد يكون الاسرع في زعزعة الوضع

تقول مصادر عربية متابعة للملف اللبناني ان الظروف لم تنضج بعد لقيام حل في لبنان، وان كانت النوايا العربية مشدودة الى وضع سقف للتوتر الحالي بحيث يمنع تدهور الأوضاع والانزلاق الى ما هو اسوأ. وتري المصادر ان لبنان بات جزءاً لا يتجزأ من الصراع الدائر في المنطقة وتحديداً على ساحات ثلاث هي العراق وفلسطين ولبنان نفسه. وان النظام العربي التقليدي هو الاقل تأثيراً في مجرى هذا الصراع وفي تحديد وتيرة، وانه (اي النظام العربي) كما العامل الاوروبي يرتفع مستوى تأثيره او ينخفض حسب حاجات المحور الاميركي او ضعفه. فيما المحور الايراني السوري ثابت في وتيرته ومعه ما اصطلح على تسميته حركات الممانعة.

وتعتبر المصادر المذكورة ان أوروبا تحتاج الى التميز موضوعياً بسبب تراجع المشروع الاميركي في عقر داره اولا وبسبب وجود قوات اوروبية في جنوب لبنان هي اشبه برهينة تحتاج ضمانات للحماية من سوريا وايران وحزب الله خاصة ان الاوروبيين ينظرون الى خطر القاعدة القائم في لبنان على اساس جدي وليس على طريقة التوظيف اللبناني. وتضيف هذه المصادر انه اذا كانت فرنسا الشريك الصلب والمباشر في كل الخطوات التي اتخذت منذ القرار 1559 وحتى اليوم لا بل هي المبادرة وصاحبة الاقتراح في كل ما يحصل اليوم، لم تستطع تسويق مبادرة حوار خاصة بما لا بل اضطرت الى اعادة ترتيب مواعيد زيارتها لبعوثها الخاص الى الدول المعنية بسبب اشكالات

اميركية، فكيف بوفد الجامعة العربية او بالمبادرة السعودية او غيرها؟ اذا كان اوان الحل لم ينضج فما هو المطروح؟ استناداً الى الترابط القائم بين الساحات الثلاث الفلسطينية والعراقية واللبنانية يبدو ان الفترة المقبلة ستشهد ارتفاعاً في منسوب التوتر الامني فهدنة العراق بشكلها المذهبي سقطت مع تفجير مقام سامراء ومجموع التفجيرات الوحشية اليومية التي تعيد الصراع المذهبي الى اقصاه. اما في فلسطين فان ما اصطلح على تسميته مجموعة دحلان والتحرك الذي قامت به حماس في غزة سقطت كل الخطوط الحمر واطيح باتفاق مكة ومعها نسي المجتمع الدولي الديمقراطية والانتخابات وتوحد

مع الموقف الاسرائيلي بدعم فريق فلسطيني محدد. اما في لبنان فمع اغتيال النائب وليد عبيدو والمترافقة مع ما يحدث في نهر البارد تسقط المحرمات المذهبية تبعاً.. فالصيف الحار هو اشبه بميدان سباق بين حروب خارجية على لبنان اعتاد عليها بين حزيران وتموز او بين انفجار داخلي تتقاذف الكرة فيه، مخاوف من تعميم نموذج غزة من جهة وشركات امنية خاصة بلباس موحد من جهة اخرى. امام هذه اللوحة تبدو الخطوات السياسية او التلويح ببعض الاجراءات محكومة بحدين الاول دولي كشف عن كل انبائه في فلسطين كما في حرب تموز الماضية ولا يستطيع ذلك الان في لبنان بسبب الحاجة الاوروبية الى حماية جنود الطوارئ والخوف

من القاعدة، لكنه يدعم سياسياً الى اقصى الحدود حكومة الرئيس السنيرة وبين حد على الارض هو الامساك بالارض اللبنانية سواء مناطقياً او جماهيرياً وهو ما يجري الصراع على اقصاه ودون ضوابط في هذه الايام. الحكومة الثانية دونها عقبتين او اشكاليتين، الامن والليرة. واذ كان الاشكالية الاولى اسهل من باب ان القوى العسكرية موزعة في المناطق وتخضع لاعتبارات التوازن بفعل ان رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة مما يجعل المسافة مقبولة بين الطرفين، فان الاشكالية الثانية هي الاصح لاس لان مصرف لبنان تعوزه الاستقلالية او يحتاج الى التوازن بين فريقين بل لان الضغط الدولي هو افعال في

مجالات التحويلات وهو الاسرع في زعزعة الوضع في حال لم يأخذ المجتمع الدولي اي الاميركي تحديداً بعين الاعتبار الخصوصية اللبنانية. شهران ونيف حتى ايلول اي شهر الاستحقاق العراقي لدى الحزب الجمهوري الاميركي قبل الديمقراطية. واذ لم تحصل الاعجوبة بانتصار ما في بلاد الرافدين، فان تقرير بايكر هاميلتون سيصبح فوق الطاولة. والاعجوبة المفترضة قد تستولد اعاجيب تدور رحاها على ساحات ثلاث وبلاد الارز احداها. كل هذا يجري وسط صيحات توحى كأن البلاد حيادية وسيادية وان كل اسباب الصراع محض محلية وداخلية وان القرار ينبع من زعماء اختارهم الشعب "العنيد" .. امر مضحك مبكي.

**Daily Report**  
**Weekly Report**  
**Foreign Press**

**لقراءة سريعة وعميقة للأحداث السياسية والاقتصادية..**

**اشترك في "التقرير اليومي"**

تقرير اعلامي مفصل يصلك عبر البريد الالكتروني صباح كل يوم مع ملحقات دورية للصحف الاجنبية والمجلات الاسبوعية والشهرية

هاتف: 009611746444 / 009611746333

**PAN ARAB WEB AWARDS**

**WWW**

**المكتوب يُقرأ من عنوانه**

المشاهدة بالعين أبلغ من كل ما يمكن أن يقال فإذا أردت أن تعرف لم حاز البنك اللبناني الكندي على جائزة أفضل تصميم موقع إلكتروني لعام 2007 التي قدمت في بروج العرب بدبي، ما عليك إلا زيارتنا على هذا العنوان [www.lbcnbank.com](http://www.lbcnbank.com)

البنك اللبناني الكندي

لنريد من المعلومات: الرجاء الاتصال بمركز الخدمات على 927 927 01 أو زيارة موقعنا على [www.lbcnbank.com](http://www.lbcnbank.com)



## عمق الاختلالات البنوية وضعف مكونات النمو الاقتصادي في لبنان

مكرم صادر\*

نظمت البعثة الأوروبية ورشة عمل شارك فيها الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس النيابي وبعض الهيئات الاقتصادية بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية والبنك الدولي، وراينا مساهمة في جعل النقاش مفيداً والتوقف عند الأسباب التي تحول دون نمو الاقتصاد في لبنان. فالمعالجة الناجحة تبدأ بالمعاينة الصحيحة.

## أولاً: في عمق الاختلالات والتشوّهات

الاقتصاد في لبنان اختلالات عميقة على مستويين، وهما تحديداً العجز في المالية العامة والعجز في ميزان العمليات الخارجية الجارية، وما يرتبط بهذين العجزين التواؤمين من انعدام توازن في الأسواق والأسعار.

1- على صعيد العجز في المالية العامة: بالرغم من كل الجهود المبذولة على تعاقب الحكومات والرئاسات والمجالس الانتخابية بمختلف تلاويها وكل خطط الإصلاح وعوده، وبالرغم من كل الدعم الدولي والعربي باتجاه لبنان، وبالرغم من ضخامة كل التدفقات المالية إلى لبنان، استمر عجز الخزينة كبيراً وهو يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأربع الماضية. ويعود هذا العجز إلى ثلاث مجموعات من الأسباب:

- يأتي في مقدمتها عدم مرونة وقابلية النفقات الأولية لانخفاض سبب طغيان وتضخم وظيفة دولة الرعاية الاجتماعية والدعم والتحويلات، بما فيه تضخم الجهاز البرقي المدني والعسكري، وهي الوظيفة التي قامت عليها جمهورية الطائف. وقد استفادت طبعاً بعض الفئات أكثر من غيرها من دولة الرعاية بحسب بُعدها أو قربها من مراكز القرار في سلطة الدولة، فظلت هذه النفقات بحدود 21% من الناتج المحلي الإجمالي في متوسط السنوات الماضية.

- أما المجموعة الثانية من الأسباب فتعود إلى ضعف إيرادات الخزينة العامة من الضرائب والرسوم والمداخيل الأخرى، وقد شكّلت في متوسط السنوات القليلة الماضية أدنى من 23% من الناتج، فيما بلغت حصة الضرائب منها 15% وتُجزى ضعفها أولاً إلى ضعف نمو الاقتصاد كما سببته اندائه خلال الفترة ذاتها، وثانياً إلى مستوى وبنية المداخيل في لبنان المشوّهة في توزيعها، من جهة، والمتدنية في مستواها العام، من جهة ثانية، فلا ننسى أن دخل الفرد في لبنان ما زال 5600 دولار أميركي في نهاية العام 2006 رغم النمو المتراجع للسكان ولحجم الأبرة كما بيّنته الدراسة الأخيرة. ويُعتبر ثالثاً ضعف إيرادات الدولة ببنية النظام الضريبي الذي يتطلب إصلاحه بالإضافة، إلى ضريبة القيمة المضافة التي تطال الاستهلاك، ضريبة موحدة للدخل تأخذ بالاعتبار في معدلاتها مختلف مصادر الدخل الفردي والأسري، وكذلك ضريبة موحدة ومتناسكة إلى العقارات المبنية وغير المبنية، فتستعيد الدولة باستكمال النظام الضريبي طاقتها على تمويل نفقاتها ودرجة مرونة أكبر في تشجيع الاستثمار وتوجيهه من خلال سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية.

- ويمكن السبب الرئيسي الثالث لعجز الخزينة العامة ومن جزاء السببين الأولين في خدمة الدين التي وازت في متوسط السنوات الأربع الماضية نسبة 13% من الناتج المحلي و52% من إجمالي مداخل الدولة

ونسبة 37% من إجمالي نفقاتها. وتُشكل خدمة الدين المتصاعدة بتضاعف تراكم العجزات وحجم المديونية العامة الإرفد الثاني الكبير للإنفاق العام، وتالياً الآلية الثانية الأساسية لممارسة الدولة ووظيفة إعادة توزيع المداخيل. وطبعاً استفادت فئات اجتماعية معينة من هذه الوظيفة تختلف باختلاف حصتها من الودائع وسندات الخزينة، علماً أن عدد المودعين في القطاع المصرفي قارب المليون ونصف مع تفاوت كبير في تركيز الودائع على الشرائح.

2- على صعيد مكونات التبادل الخارجي ومصادر تمويله: يشكّل التبادل الخارجي بحجمه الكبير تعبيراً عن درجة انفتاح لبنان وانكشافه في أن معا على الأسواق العالمية، فإجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات وعوائد الاستثمارات والتوظيفات بالإضافة إلى التحويلات الجارية في الاتجاري، أي بمعنى آخر، إجمالي العمليات الجارية بين الاقتصاد اللبناني وسائر أنحاء العالم بلغت في متوسط السنوات الأربع الماضية على سبيل المثال 167% من الناتج المحلي الإجمالي، أي 35 مليار دولار مقابل 21 ملياراً للناتج. وتظهر بنية تبادل الاقتصاد اللبناني مع الخارج أن العجز التجاري، أي الفارق بين استيراد السلع وتصديرها (فوب FOB) يقارب في المتوسط السنوي 6 مليارات دولار، يضاف إليه عجز حساب المداخيل بقيمة مليار دولار تقريباً، أي ما مجموعه عجز سنوي في هذين السببين بحدود 7 مليارات دولار. في المقابل، يظهر صافي حسابي الخدمات والتحويلات خارجياً بحدود 4.5 مليارات دولار. فتكون حصيلة التبادل مع الخارج عجزاً جالياً يفوق سنوياً 2.5 مليار دولار أي ما يقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي في متوسط السنوات الأربع الماضية.

ودرج لبنان في السنوات القليلة الماضية على تمويل هذا العجز الخارجي الضخم بالمقاييس العالمية من خلال حركة الرساميل وبخاصة من خلال راغبين أساسيين، هما أولاً الاستثمارات الخارجية لا سيما في العقارات، وثانياً توظيفات غير المقيمين من لبنانيين وعرب على شكل إيداعات لدى القطاع المصرفي بالعملة الأجنبية أساساً وفي سندات الخزينة بالليرات والعملة الأجنبية ثانياً. تضاف إليها في السنوات الاستثنائية إيداعات عربية لدى المصرف المركزي كما حدث في عامي 1995 و2006. وبلغت حصيلة التدفقات المالية في السنوات الأربع الماضية ما يقارب 3.5 مليارات دولار سنوياً، أي ما يوفر تمويلياً للعجز الجاري المشار إليه أعلاه، والبالغ 2.5 مليار دولار، وما يترك فائضاً يقارب المليار دولار في ميزان المدفوعات الإجمالي يساهم في تراكم احتياطي العملة الصعبة لدى القطاع المصرفي.

يُظهر هذا النموذج من اندماج لبنان في الاقتصاد العالمي قدرة محدودة على الاستمرار على المدى الطويل دون هزات متواترة، وذلك لثلاثة أسباب. يمكن السبب الأول في ضعف تغطية الصادرات للواردات السلعية. فاستهلاك السلع المستوردة مرتفع لسرعة ارتفاع الطلب على الاستهلاك الداخلي بسبب الإنفاق العام وعدم القدرة على تلبيته داخلياً، كما أن حصة السلع الوسيطة من السلع المصدرة مرتفعة لضعف الارتباط الداخلي بين فروع الإنتاج وكذلك لتدني القدرة التنافسية للسلع اللبنانية من جزاء ارتفاع كلفتها المرتبطة بتشوّه هيكل الأسعار وأسواق العمل.

ويعود السبب الثاني لمحدودية هذا النموذج إلى كونه يعتمد بشكل متزايد على تصدير العمالة الشابة والمؤهلة واستيراد العمالة غير المؤهلة، علماً أن مزون الموارد البشرية في لبنان محدود واستنزاف هذه الوتيرة يعجل في وصول المحدودية إلى خواتمها، بالإضافة إلى التشوّهات العميقة التي يخلها على سوق العمل وعلى مجمل التوازن الديمغرافي الوطني.

ويكمن السبب الثالث لمحدودية هذا النموذج من العلاقات الاقتصادية مع الخارج إلى حاجته الدائمة لاجتذاب الأموال من غير المقيمين بحجم كبير نسبياً على شكل استثمارات عقارية وإبداعات مصرفية أو قروض للقطاع العام والخاص، ما يستدعي لاحقاً، في ظل عدم نمو الاقتصاد بمعدلات كافية، زيادة التحويلات المقابلة للخارج على شكل عوائد ومداخيل كما بدأ يُؤثر إلى ذلك العجز الدائم في حساب المداخيل والذي يزيد سنوياً عجز ميزان السلع بما يقارب أو يزيد عن المليار دولار. فخدمة الودائع والقروض والتوظيفات باتت تشكل عبئاً إضافياً على مدفوعات البلد الخارجية. وإن العوامل الظرفية الإقليمية التي سبّلت خلال الفترات الماضية تمويل العجز الجاري قد شكّلت هي ذاتها في المستقبل عاملاً محدداً وضامطاً لعدم القدرة على توفير هذا التمويل.

## ثانياً: في ضعف مقومات النمو الاقتصادي اللبناني

تظهر معاينة المعطيات والتطورات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية أن معدلات النمو جاءت متواضعة مقارنة مع الدول الناشئة، خصوصاً تلك التي عرفت تجارب إعادة إعمار، حيث راوحت معدلات النمو بين 8 و10% أو فاقت هذه الأرقام.

ولا يمكن تفسير تواضع معدلات النمو بالعوامل الظرفية أي العوامل التي تؤثر على مستويات الطلب ارتفاعاً وانخفاضاً، فالأحداث الطارئة كاستهداف دولة الرئيس الحريري جمدت الحركة إلى حين، فانخفض مستوى النشاط الاقتصادي وتراجعت حركة السياح ثم عاد النشاط لاحقاً، وارتفع أسعار النفط والمحروقات وانعكس، من جهة، سلباً على كلفة الإنتاج وعلى المدفوعات الجارية، ومن جهة ثانية، إيجاباً على الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية وعلى تحويلات اللبنانيين إلى ذويهم وعلى التوظيفات العربية في الشق والمقارنات، كما استدرت الحرب الإسرائيلية حجماً غير اعتيادي من المنح والإعانات في موازاة ما حدثت من دمار كبير وتوقف للنشاط وفوات للإنتاج، بالإضافة إلى رزمة من القروض الموعودة في باريس 3 والتي إذا ما استعملت على الوجه الصحيح ساعدت على تعويض ما فات وعلى إحداث نقلة نوعية في معالجة الاختلالات الماكرو-اقتصادية في لبنان.

ولا يمكن تفسير تواضع معدلات النمو بتفاقم المديونية العامة، فتمويل الدولة لم يخل دون تمويل القطاع الخاص، كما تشير إلى ذلك معدلات نمو التسليفات للقطاع الخاص مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفوائد الحقيقية مقارنة مع معدلات النمو الفعلية، مستوى السيولة المرتفعة في القطاع المصرفي مقارنة مع الإفراط للقطاعين العام والخاص سوية. في المقابل، يمكن تفسير تواضع معدلات النمو في لبنان خلال العقد ونصف الماضي، من جهة أولى، بضعف معدلات الاستثمار، والتي تراجعت من 30% في فترة 1993-1997 إلى حدود 20% في فترة

2000-2005. وطبعاً، لم يجر تعويض هذا التراجع بزيادة القوى العاملة التي استمرت مستنزفة بالهجرة، كما لم يجر تعويضها بزيادة التقدم التقني أي العامل النوعي (الثقافي/ الإداري/ التنظيمي...). وأفضل دليل على ذلك تراجع استيراد الماكينات والتجهيزات بالأسعار الثابتة بمعدل 7% سنوياً منذ العام 1993. وكذلك لم يشجع ضعف المنافسة في السوق اللبنانية مجتمع الأعمال على زيادة إنتاجيته.

ويمكن ثانياً تفسير تواضع معدلات نمو الاقتصاد اللبناني بقياس بنية ملائمة للوساطة المالية المصرفية (البورصة...) وتركز الوساطة المصرفية على المصارف التجارية ذات الموارد القصيرة الأجل دون مصارف الاستثمار ذات الموارد الذاتية الضخمة والقدرات التمويلية الملائمة والمجهزة بترياً بالاختصاصات والخبرات المطلوبة. ويمكن كذلك تفسير تواضع معدلات النمو بعدم كفاءة مناخ العمل والاستثمار، لا سيما في ما يعود إلى كلفة ونوعية السلع والخدمات العامة التي أثرتا إيجاباً على، وما تضيفه أعباء غير مريرة على قطاع المؤسسات وسوق العمل بدل أن تكون عنصراً داعماً ومحفّفاً للاكلاف.

ويمكن أخيراً تفسير تواضع معدلات النمو الاقتصادي في لبنان خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية بالآثار السلبية للماكرو - اقتصادية الخاطئة التي اعتمدت من قبل الحكومات المتعاقبة منذ عام 1992.

فخصّة إعادة الإعمار بلغت 50% من مجمل المساعدات الخارجية المقدمة من دون احتساب أموال باريس 3 التي من فتحت تلبية الطلب الإجمالي جزئياً من خلال استيراد السلع والخدمات بالأسعار العالمية بينما ارتفعت بنية الأسعار الداخلية نتيجة الطلب الكبير الموجه إلى الداخل (العقارات، الاجور...، وترتكز الاستثمارات تدريجياً بصورة متزايدة في الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير القابلة للتبادل (Non Tradable) مع الخارج (البناء، المدارس، الجامعات، المطاعم والمقاهي، المستشفيات...).

علماً أن الإنتاجية في هذه الأنشطة متدنية، فتأثرت بفعالها ربحية المؤسسات وبنات الأخيرة لا تنتج قيمة مضافة كافية لتنظيم أكلافها، أي كلفة الاجور والفوائد والضرائب والاستهلاك وتحقيق ربحية مقبولة. ويصف الاقتصاديون هذه الظاهرة بارتفاع معدل الصرف الفعلي والحقيقي (REER). ويؤشر ارتفاعه إلى تدني بل تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي إزاء الاقتصاد الخارجي. وهكذا نحن إزاء ضعف بنيوي في إمكانات نمو الاقتصاد في المدى المتوسط والطويل وإزاء اختلالات بنوية عميقة ومعوقات جدية تحول دون تسجيله معدلات نمو كافية ومنتظمة ومستمرة. وهذه التشوّهات في هيكل الأسعار وفي تخصيص الموارد (الرساميل والموارد البشرية والتفنيات) تحتاج إلى ورشة تصحيح اقتصادي هيكلية في شكل تعديل توازن العرض والطلب، وتوسيع كذلك مجالات تطول بنية الوساطة المالية ومحيط عمل المؤسسات ومناخ الاستثمار، خصوصاً في ما يعود إلى الدولة والمؤسسات العامة. ويستدعي أخيراً إصلاحات على مستوى قطاع المؤسسات الخاصة ذاتها. وتحتاج قبل كل شيء إلى سلطة الدولة وإلى توحد اللبنانيين لاقتسام التضحيات الجسام بعد إهدار معظم الإمكانيات.

## \* أمين عام جمعية المصارف

## بلد المساعدات المزمنة

د. غسان ديبية

الزمني في برنامج إعادة الإعمار الذي يمكن إبعازه إلى عدم وجود القدرة الاستيعابية الكافية.

لكن عام 1997، كان عاماً مفصلياً حيث كان آخر أعوام الفترة الذهبية. فبعده تلاشى زخم الإعمار، وكوشّر كان على لبنان الانتظار حتى عام 2004 لتحقيق كامل الاستثمارات في البنية التحتية المخطط لها حتى 1997. وفي الحكومة رأت أن ما حصل إنجاز كبير. بالطبع، إن أي دولة تصاب بالهزات المختلفة كالتي تعرّض لها لبنان في السنتين الأخيرتين ستكون في حال أفضل إذا ما تلقت دعماً دولياً بنسبة تبلغ 30% من الناتج المحلي في ظل أزمة مالية عميقة تتمثل بدين عام يبلغ 180% من الناتج المحلي، لكن الخطورة تكمن في أن يتحول باريس 3 إلى محطة بدل أن يشكل فرصة للبنان لكي يتخلص من هذا الإدمان على المساعدات الخارجية. وهذا الاعتماد المستمر، كما سرى، لم يكن فقط من أجل إعادة الإعمار كما تروج بعض الاوساط الحكومية، بل كان من أجل تمويل عملية الاستمرار في السياسات الماكرو - اقتصادية الخاطئة التي اعتمدت من قبل الحكومات المتعاقبة منذ عام 1992.

فخصّة إعادة الإعمار بلغت 50% من مجمل المساعدات الخارجية المقدمة من دون احتساب أموال باريس 3 التي من فتحت تلبية الطلب الإجمالي جزئياً من خلال استيراد السلع والخدمات بالأسعار العالمية بينما ارتفعت بنية الأسعار الداخلية نتيجة الطلب الكبير الموجه إلى الداخل (العقارات، الاجور...، وترتكز الاستثمارات تدريجياً بصورة متزايدة في الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير القابلة للتبادل (Non Tradable) مع الخارج (البناء، المدارس، الجامعات، المطاعم والمقاهي، المستشفيات...).

علماً أن الإنتاجية في هذه الأنشطة متدنية، فتأثرت بفعالها ربحية المؤسسات وبنات الأخيرة لا تنتج قيمة مضافة كافية لتنظيم أكلافها، أي كلفة الاجور والفوائد والضرائب والاستهلاك وتحقيق ربحية مقبولة. ويصف الاقتصاديون هذه الظاهرة بارتفاع معدل الصرف الفعلي والحقيقي (REER). ويؤشر ارتفاعه إلى تدني بل تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي إزاء الاقتصاد الخارجي. وهكذا نحن إزاء ضعف بنيوي في إمكانات نمو الاقتصاد في المدى المتوسط والطويل وإزاء اختلالات بنوية عميقة ومعوقات جدية تحول دون تسجيله معدلات نمو كافية ومنتظمة ومستمرة. وهذه التشوّهات في هيكل الأسعار وفي تخصيص الموارد (الرساميل والموارد البشرية والتفنيات) تحتاج إلى ورشة تصحيح اقتصادي هيكلية في شكل تعديل توازن العرض والطلب، وتوسيع كذلك مجالات تطول بنية الوساطة المالية ومحيط عمل المؤسسات ومناخ الاستثمار، خصوصاً في ما يعود إلى الدولة والمؤسسات العامة. ويستدعي أخيراً إصلاحات على مستوى قطاع المؤسسات الخاصة ذاتها. وتحتاج قبل كل شيء إلى سلطة الدولة وإلى توحد اللبنانيين لاقتسام التضحيات الجسام بعد إهدار معظم الإمكانيات.

فخصّة إعادة الإعمار بلغت 50% من مجمل المساعدات الخارجية المقدمة من دون احتساب أموال باريس 3 التي من فتحت تلبية الطلب الإجمالي جزئياً من خلال استيراد السلع والخدمات بالأسعار العالمية بينما ارتفعت بنية الأسعار الداخلية نتيجة الطلب الكبير الموجه إلى الداخل (العقارات، الاجور...، وترتكز الاستثمارات تدريجياً بصورة متزايدة في الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير القابلة للتبادل (Non Tradable) مع الخارج (البناء، المدارس، الجامعات، المطاعم والمقاهي، المستشفيات...).

وبعد إخفاقات حكومة الرئيس الحص في 1998 - 2000 بتحقيق إصلاحات اقتصادية جذرية تحيد لبنان عن هذا الخط البياني، أتت حكومة الرئيس الحريري في عام 2000 لتجد حلاً وجيداً لهذه الأزمة المستنزفة عبر الاعتماد أكثر فأكثر على الخارج. وفي عام 2001 تم جلب إيداعات خارجية بحوالي 1.5 مليار إلى المصرف المركزي لحماية العملة اللبنانية. ومع استمرار الأزمة في التفاقم أصبح الطريق الوحيد المتاح للحفاظ على التشكيلة الماكرو - اقتصادية هو بالحصول على مساعدات خارجية أكبر. فقصد مؤتمر باريس 2 وحقق نجاحات كبيرة بمساعدات بحوالي 3 مليارات دولار. وعندما دخل لبنان في أزمة اقتصادية بعد اغتيال الرئيس الحريري عام 2005 كانت خطة الحكومة الناتجة عن الانتخابات التحضيرية لمؤتمر بيروت 1 وكانت الأمل معلقة بأن يحصل لبنان على 5 مليارات دولار. وبعد حرب تموز 2006 تحول بيروت 1 إلى باريس 3. وبعد ذلك أتت في نيسان 2007 قرض صندوق النقد الدولي بـ 76.8 مليون دولار الذي يحضر لقرض أكبر من الصندوق للبنان في العام المقبل. صحيح أن لبنان دخل متأخراً إلى نادي الدول المدينة، لكنه يقف الآن مودعاً دولاً كثيرة وعريقة في هذا المجال، مثل البرازيل والأرجنتين. ومع إملات صندوق النقد الدولي التي بدأت تلوح بالأفق، على لبنان إذا أن يحضر نفسه لعضوية طويلة الأمد في هذا النادي السيئ الذكر.

LIBANON REISEN سفريات لبنان

رحلات مباشرة من بيروت وبدون توقف الى ...

أرمينيا - بريفان / تركيا - أضنا / مصر - اسكندرية

السويد - غوتنبغ - مالو / ألمانيا - برلين - هنوفر - ميونخ - كولن

Beirut - Tayoune area - Celine centre - 3rd floor

T: 01 . 396777 - 01 . 399184 - Telefax: 01 . 399695

www.libanon-reisen.net



## توقيت الاستعانة بمؤسسة التمويل الدولي لخصخصة الكهرباء يطرح علامات استفهام حول مصير خطط وزارات الطاقة السابقة 930 مليون دولار كلفة مد الغاز من مصر الى لبنان.. مروراً بالاردن وسوريا

بشكل كبير، لافتاً إلى إمكانية بنائه من خلال مناقصة عن طريق الـ B.O.T أو تحصيل قرض لتنفيذ هذا المشروع بالتزامن مع تنفيذ الوصلة على الحدود الأردنية السورية والتي أنجزت بالفعل حالياً.

وفي موضوع خصخصة القطاع لحظت خطة الوزير فنيش إدخال الشركات الخاصة في عملية إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، ضمن رؤية تقسيم العملية على مراحل متعددة، تبدأ بتقسيم مراحل الإنتاج والتوزيع والجباية وصولاً إلى إدخال شريك استراتيجي أو مجموعة شركات في كل مرحلة مع الحفاظ على حماية القطاع من الاحتكار عبر سن قوانين واضحة.

### في الختام

من خلال ما تقدم يبدو أن خطط معالجة مشكلة قطاع الكهرباء في لبنان وصلت إلى مراحل متقدمة من المعالجة على مستوى وزارة الطاقة، لكن لحسابات سياسية ومصالح ضيقة توقفت عمليات الإصلاح. وإن كانت ثمة نوايا فعلية لوقف الهدر فإن الخطط الرسمية ومتابعتهما، والاستعانة بخبرات الدول الصديقة للبنان والتي أبدت استعدادها الفوري لتقديم العون والخبرات الفنية لإنجاز خطط الإصلاح. لكن القيام بإشراك مؤسسة التمويل الدولية وبمنتجتي الطاقة المستقلين (IPP)، تشير بعض التساؤلات عن التوقيت والاهداف، وبشكل أوضح التزام لبنان ببرنامجه من البنك الدولي تاتي الخصخصة على رأس أولوياته، ما يعني احتمال أن يكون الهدف من عملية الخصخصة نقل ملكية قطاع الكهرباء إلى القطاع الخاص بفض النظر عن أهداف الخصخصة الناجحة والمتعلقة بالتمهوض بالقطاع وتحسين نوعية الخدمة وتخفيض الأكلاف.



إعداد الاتفاقيات البترولية والبحث والاستكشاف وتكرير وتصنيع المنتجات البترولية، واستخدامات الغاز الطبيعي وتنفيذ مشروعات البترول والغاز.

### خبرات مصرية

وقبل توقيع البروتوكول كانت مجموعة عمل من قطاع البترول المصري قامت بزيارة لبنان لبحث إمكانية التعاون الفني والتدريب في مجال إنشاء وصيانة المنشآت البترولية ومد شبكات الغاز الطبيعي وتشغيلها وصيانتها. وكانت دراسة الوزير المستقيل محمد فنيش وصلت إلى مرحلة متقدمة، ومن ضمن ما تناولته ربط معمل الزهراني بخط الغاز العربي. وقدرت الاستثمارات التي يتطلبها المشروع بأكثر من 150 مليون دولار. وكان فنيش أوضح خلال توليه الوزارة أن هذا المشروع مجدي

بعد اعتماد وزارة الطاقة والمياه مبدأ الاستيراد بعقود موقفة من شركات مملوكة لدول كما حصل مع الكويت والجزائر، وهذه الطريقة تقلص نسبة الوقوع في شبهات في صفقات.

ولناحية الإدارة يبدو الترهل واضحاً من عدة نواحي، فلم يلاحظ في الإدارة الحالية روح المبادرة والتصرف، ولم تتحرك لمعالجة مشكلاتها بطرق علمية تكفل تحقيق الحد الأعلى من المردود أو الجدوى. ويشار إلى أن مجلس الإدارة الحالي قد انتهت صلاحيته. وبالتالي ثمة حاجة إلى إعادة هيكلة الإدارة والتمهوض بإدارة قطاع الكهرباء بكل معانيها، سواء الإدارة التقنية أم الإدارة المالية أم الإدارة التشغيلية.

المشكلة الأكبر تتمثل في أننا نتنتج الكهرباء بكلفة كبيرة جداً، بسبب اعتماد المشتقات النفطية الأعلى كلفة في عمليات الإنتاج، وعلى سبيل المثال تعتمد معامل الزهراني والبدوي وبعبك وصور على المشتقات النفطية الأعلى سعراً وهي المازوت بشكل أساسي، وهي من المشتقات النفطية العالية الثمن من ناحية، والملوثة بشكل كبير من ناحية ثانية.

وهنا تبرز الحاجة إلى حل استراتيجي لمعضلة الكهرباء في لبنان، وبداية الحل، بعد ترشيح وحوكمة الإدارة، يتمثل بالاعتماد على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء، واعتماد الغاز مجد لانه يحقق وفراً بالتكلفة وفي الوقت نفسه يطيل في عمر المعامل ويقلل من الكلفة البيئية. وخلال عرض خطته لإصلاح القطاع، قال وزير الطاقة والمياه السابق مورييس صحنواوي (عندما كان يشغل منصبه في الوزارة) أولويات خطته بضرورة استخدام الغاز لمعمل البدوي والزهراني لأن ذلك يوفر حوالي 240 إلى 250 مليون دولار سنوياً، بواقع 120 مليوناً لكل معمل. ويمكن أن يكون حجم الوفورات حالياً أعلى من الأرقام التي عرضها صحنواوي عام 2004، لأن أسعار النفط العالمية تضاعفت منذ ذلك الحين وزاد الفارق السعري بين النفط والغاز.

2005 برتوكولا للتعاون المشترك مع وزارة النفط المصرية في "جميع الشركات في شهبات".

بشرت شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية في نيسان 2006 عمليات الحفر وتركيب الانابيب الخاصة بخط الغاز العربي من الحدود الأردنية الى محافظة حمص وهي بطول 310 كم وبقطر 36 إنش، وبكلفة 140 مليون دولار ويتوقع أن تنجز في شباط 2008.

مجالات البترول والغاز الطبيعي، ويشمل الاستفادة بالخبرة المصرية في

وقع أخيراً اتفاق بين الحكومة اللبنانية ومؤسسة التمويل الدولية بهدف تمويل اطلاق عملية اشارك القطاع الخاص في إنتاج الطاقة الكهربائية. وينص الاتفاق، الذي سيمثل المجلس الاعلى للخصخصة الطرف اللبناني منه، على أن تقدم المؤسسة الدولية خدمات استشارية مالية لمساعدة لبنان في بدء الاستعانة بمنتجات الطاقة المستقلين (IPP). وستتولى مؤسسة التمويل "تنظيم عملية جذب شركات من القطاع الخاص لتولّي إنتاج 450 ميغاواط من الطاقة الكهربائية في منطقة دير عمار، تليها الجزء الأكبر مما سيحتاج اليه لبنان بحلول السنة 2010، والبالغ 550 ميغاواط".

لكن لماذا انتظرت الحكومة والأجهزة التابعة لها حتى اليوم للمباشرة بالخطوات الفعلية لتصحيح الخلل في قطاع الكهرباء، لا سيما وأن خطاً علمية وطموحة كان وضعها وزراء طاقة سابقون؟ خصوصاً وأن الخطط السابقة لا تختلف من حيث معالجة الهدر وأساليب إنتاج الطاقة وفق الأساليب الحديثة عن ما يدور الحديث عنه في الخطة المقترحة.

### حسن يوسف

محمد فنيش.

خطط الوزيرين السابق والمستقيل تعبران بوضوح عن وجود مشكلة لا بد من حلها، فلبنان يعاني منذ انتهاء الحرب الأهلية بداية تسعينيات القرن الماضي من خلل واضح في أداء قطاع الكهرباء على مختلف المستويات، وتحملته وزارة المالية بشكل دائم مسؤولية الجزء

تشكل الحقول المصرية المصدر الرئيسي لخط أنابيب الغاز العربي. ويقدر المخزون الأولي من احتياطي الغاز الطبيعي في مصر بحوالي 67 تريليون قدم مكعب، مع الإشارة إلى أن الخبراء يعتقدون بوجود ضعف هذه الكمية في تلك الحقول.

الأكثر من ارتفاع الدين العام. ففي نشرتها عن وضع المالية العامة لشهر نيسان الماضي، قالت وزارة المالية أن الانفاق الإجمالي زاد 765 مليار ليرة بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام 2006، بينها ارتفاع 412 ملياراً في الانفاق على "كهرباء لبنان"، وأوضحت الوزارة أن أحد أسباب ارتفاع الانفاق الإجمالي بنسبة 23 في المئة بالمقارنة مع نيسان 2006، ارتفاع الانفاق على كهرباء لبنان بمبلغ يقارب 412 مليار ليرة.

هذه الأرقام تبدو دون شك مرتفعة، لكن أين يمكن الخلط؟

### مكامن الهدر

تعود أسباب ارتفاع إنتاج الكهرباء في لبنان إلى عوامل عديدة منها الهدر غير التقني، والهدر الفني، والهدر المقونن، وترهل الإدارة، إضافة إلى الاعتماد على أعلى المشتقات النفطية في عمليات الإنتاج.

الهدر غير التقني مرتفع، وهو يقسم إلى قسمين: التعدي على الشبكات وعدم جباية كامل الطاقة الموضوعية

تقدر المصادر الرسمية تكاليف مد الغاز من مدينة العريش المصرية الى لبنان مروراً بالاردن وسوريا بحوالي 930 مليون دولار موزعة على تكلفة مد الغاز من العريش الى العقبة بـ 230 مليون دولار وتكلفة مد الغاز من الاردن الى سوريا بـ 300 مليون دولار وتكلفة مد الغاز من سوريا الى لبنان بـ 400 مليون دولار (مع التوزيع الداخلي).

على الفواتير، فعدم الجباية يشمل ما يتجاوز الـ 15 في المئة من قيمة استهلاك الطاقة.

ويتمثل الهدر الفني تحديداً في عدم انجاز شبكة خطوط الـ 220 كيلوفولت، التي يمكن أن تحقق في حال انجازها وفراً يعادل 30 إلى 40 في المئة من كلفة الإنتاج في لبنان.

أما الهدر المقونن، فيتمثل في الكثير من التساؤلات حول صفقات شراء المشتقات النفطية، والشبهات الواسعة في هذا الإطار، لكن ذلك تراجع في السنوات القليلة الأخيرة، تحديداً

### مؤسسة التمويل

ثمة تساؤل يطرح عن أسباب اعتماد منهجية وسياسة مؤسسة التمويل الدولية، أو حتى عملياً توكيل معالجة مشكلة قطاع الكهرباء وخصخصته إلى هذه المؤسسة ومؤسسات خاصة أخرى؟ وعند الحديث عن قرض من تلك المؤسسة لتمويل هذه العملية تشير بوضوح إلى أن قراراً اتخذ في أروقة البنك الدولي وسيكون على الحكومة اللبنانية تنفيذه، والأصح توكيل دورها المالي إلى مؤسسات دولية، ما يشير إلى تخلي الحكومة عن سلطاتها المالية.

ويرى البعض ثمة مبالغة في حديث رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة عن أن "هذا الاتفاق مهم جداً إذ سيمكّن لبنان، بالتعاون مع المؤسسة الدولية، من الحصول على استثمارات كبيرة جداً وفاعلة في قطاع الكهرباء بما يتيح لنا ايجاد طاقة جديدة واستعمال الموارد المادية المتاحة لنا في قطاع الكهرباء بشكل أفضل، وأيضاً يهدف لاستعمال الطاقة البديلة ولا سيما الغاز". فهل يعني كلام السنيورة أن لبنان لم يعد قادراً على استقطاب المستثمرين؟

من ناحية أخرى، إن حديث السنيورة عن إنتاج الكهرباء عبر استخدام الغاز يناقض مواقف وزير مالىته جهاد ازعور، إذ يعتبر الأخير أن اعتماد الغاز الطبيعي بديلاً للفيول والمازوت غير مجد من الناحية الاقتصادية.

هذا الموقف عبر عنه الوزير أزعور رداً على استيضاح من أحد الصحفيين عن خطة وزير الطاقة والموارد المائية المستقيل محمد فنيش، المادفة لإصلاح قطاع الكهرباء في لبنان ومعالجة مكامن الهدر. وفي المجمل تقوم خطة فنيش على إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، وترشيح وحوكمة الإدارة، إضافة إلى التحول إلى الغاز الطبيعي بديلاً عن الفيول والمازوت في عمليات الإنتاج، هذا في المرحلة الأولى. أما في المرحلة الثانية من الخطة، فيتمثل بعملية إشراك القطاع الخاص في عمليات الإنتاج والتوزيع والجباية.

ويقول الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك أن المؤسسة الدولية ستتولى، تنظيم عملية جذب شركات من القطاع الخاص لتولّي إنتاج الكهرباء في دير عمار، لتدرس بعدها الحكومة "ما إذا كان من المناسب أم لا بيع معمل دير عمار، الذي تبلغ طاقته الانتاجية 450 ميغاواط، لمن يتولى إنتاج الطاقة الاضافية، فيضاعف قدرة المعمل الانتاجية، بعد أن يكون الغاز الطبيعي بدأ يصله من مصر".

### مراعاة الشفافية

وبالعودة إلى الاتفاق مع مؤسسة التمويل الدولية، تقول المؤسسة أنها ستضمن بهذا الاتفاق "الشفافية المطلقة في عملية المناقصات وتقديم العطاءات. كذلك يسهم المشروع في تقديم نموذج للشركات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات أخرى".

كلام المؤسسة عن الشفافية يثير تساؤلات عديدة عن مدى قدرة الحكومة الحالية على إدارة عمليات الخصخصة وضمان الشفافية، إضافة إلى الاستفسار عن أسباب عدم مواصلة مسيرة الإصلاح في مؤسسة كهرباء لبنان التي بدأها الوزير السابق مورييس صحنواوي وواصلها الوزير المستقيل

## Nader Palace Hotel & Tourist Center

موقع مميز في قلب غابة من الصنوبر على بعد 12 كلم من مدينة صيدا وعلى بعد 10 كلم من مرتفعات جزين وشلاتها الشهيرة

### بيسين للسباحة نصف أولمبي

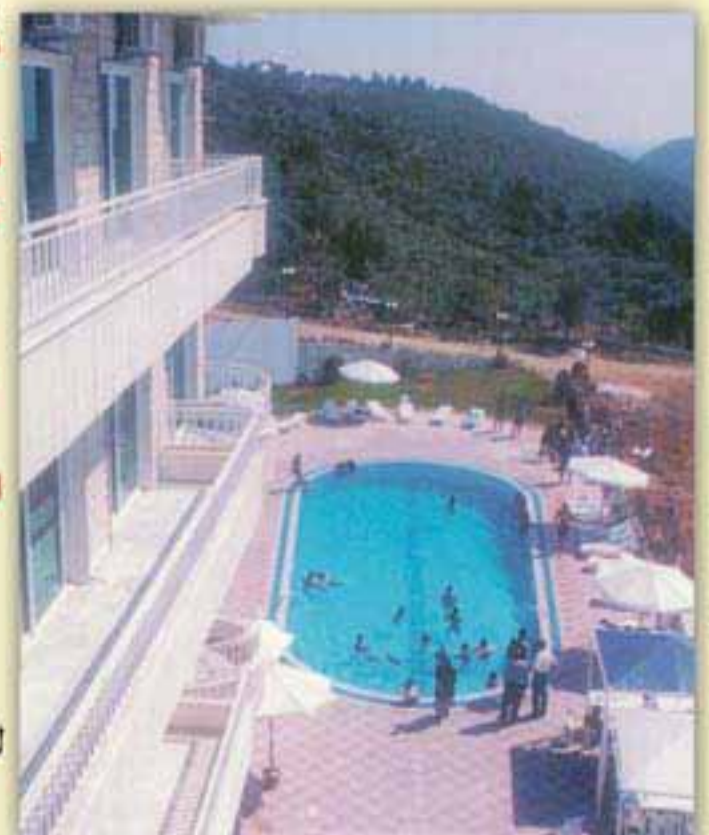
غرف للاقامة مكيفة صيفاً شتاءً

صالة للافراح بالاضافة الى تراس بجانب المسبح للحفلات والاعراس

نادي ليلي

بأجواء موسيقية ساحرة

اطلالة رائعة على بحيرة أنان والرفعتات الجاورة



أنان - طريق عام جزين  
للحجز تليفون: 1- 810840 00961 7  
خليوي، 03 600210



## مشروع موازنة 2006 و 2007 لم يحولا الى مجلس النواب حتى الآن خريس: الحكومة اقترت المشاريع دون احوالها لتقول انها تعمل .. والمجلس يعطل



الوزراء يقوم بواجبه الان المجلس النيابي يعطل كل شيء، وهذا ما اكده اكثرهم لدى سؤال "الاعمار والاقتصاد" عن مشروع الموازنة. اما رئيس لجنة المال والموازنة النائب سمير عازار فرفض التعليق على الموضوع مشيراً الى ان موازنات لدى المجلس النيابي، وهو مستعد اي المجلس للبدء بدرستها ومناقشتها لدى الاحالة. من هنا تتسائل مصادر نيابية عن سبب الاعلان عن احالة مثل هذا المشروع الى المجلس وما القصد من ذلك؟ وهل هو يصب ايضاً في اطار حملات التضليل التي تتبناها قوى الاكثريّة امام الراي العام تجاه المعارضة.

### هالة الحسيني

تأخرت كثيراً لارسالها واحالتها الى المجلس، وبالتالي كل المصاريف تتم على قاعدة الاثني عشرية منذ استشهد الرئيس رفيق الحريري. وبالتالي لا يجوز ان تبقى البلاد دون موازنة فلجنة المال درست موازنة العام 2005، الا ان تراكم الاحداث ادى الى عدم اقرار الموازنة او احالة مشروع موازنة الـ 2006 و 2007. النائب علي خريس يعتبر ان الحكومة تقوم بهذا الامر لكي تقول للرأي العام انها تعمل فقط. لكنها لا تحيل مشاريع الموازنة الى المجلس للقول ان المجلس يعطل اعمالها واهم عمل لها هو الموازنة، وهي دأبت على هذا الموال منذ العام 2005. اما نواب الموالاة فيعتبرون ان مجلس

مجلس الوزراء ونواب الاكثريّة كما يجري حالياً في مواد اخرى لها علاقة بصلاحيات رئيس الجمهورية، وترتبط المصادر بين اقرار المشروع والعريضة النيابية المنوي توقيعها بين نواب الاكثريّة (65 نائباً) من اجل فتح دورة استثنائية للمجلس وهل ان مشروع الموازنة سيكون من ضمن جدول اعمالها. الا ان نواب المعارضة اكدوا "للاعمار والاقتصاد" ان لا مجال على الاطلاق خلال هذه السلطة لدرس واقرار مشروع قانون الموازنة لأن الوقت لم يعد يسمح بذلك وفي هذا الاطار قال عضو لجنة المال والموازنة النائب عباس هاشم ان موازنة موجودة في المجلس النيابي من اجل مناقشتها واقرارها، والحكومة

مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة واذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة لمجلس الوزراء ان يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به الى المجلس مرعياً ومعمولاً به، ولا يجوز لمجلس الوزراء ان يستعمل هذا الحق الا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الاقل". وفي هذا السياق تتسائل مصادر نيابية عن سبب اقرار مشروع الموازنة من قبل مجلس الوزراء في هذه المرحلة، وهل سيتم ايضاً خرق الدستور في هذه المادة من قبل

مران حمادة في اكثر من مناسبة. لكن المهم ان المشروعين غير موجودين في المجلس والذرائع ليست في مملها لا سيما ان المادة 32 من الدستور تنص على "ان العقد الثاني يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدمم مدة العقد الى آخر السنة". وهذا بالطبع ما لم يحصل لأن اي من الموازنتين لم يتسلما المجلس النيابي وبالتالي لم يبحثهما وفقاً للمادة 86 من الدستور والتي تنص "انها لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعني لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق

لم تتسلم دوائر المجلس النيابي حتى الساعة مشروع قانون موازنة العام 2007 بعدما اقر مجلس الوزراء في جلسة سابقة منذ حوالي الشهر هذا المشروع. وتتذرع مصادر نيابية موالية بعدم احالة المشروع لان المجلس النيابي يعطل بل مقل ولالجلسات تشريعية للمجلس لا سيما ان الدورة العادية انتهت ولم يتم فتح دورة استثنائية له. الا ان هذه المصادر كررت اكثر من مرة انها احالت هذا المشروع وكذلك مشروع موازنة العام 2006 وان رئاسة المجلس لم تدرج المشروعات على جدول اعمال اي جلسة نيابية وهو ما ظهر على لسان نواب الاكثريّة في ايام "الثلاثاء" الاسبوعية، وهو ما اكده وزير الاتصالات

## زراعة الازهار والشتول في لبنان .. قطاع واعد مع وقف التنفيذ

هذه المعوقات حدثت من انطلاق القطاع كما يجب بعد الحرب الاخيرة. علماً ان القروض التي قدمتها كفالات، كما يقول جابر، قد ساهمت في زيادة المساحات المزروعة.

جابر قال ان الدولة لم تعر اي اهتمام لانشاء مراكز متخصصة للتبريد والتخزين والتوصيب، كما ان وزارة الزراعة لم تهتم بدورها بتأمين شركات متخصصة تعنى بتعليم المزارعين على حسن التوصيب والتخزين والتبريد في مشاريعهم الخاصة، اذا لم يكن باستطاعتها انشاء مراكز خاصة لهذه الغاية.

جابر اعتبر ان ميزة هذا النوع من الزراعات انها زراعية انتاجية مطلوبة ليس في لبنان فحسب، انما في البلدان العربية ايضاً، وخصوصاً في دول الخليج التي تعد المستهلك الاول للازهار اللبنانية. على الرغم من انه ما من نوع من ازهار العالم الا وله حضور في لبنان، غير ان هذه الازهار غائبة عن مائدة اهتمامات المسؤولين اللبنانيين. والاجر اقتصادياً منح قطاع منتج وذي مردود بعضاً من العناية، وتأمين قليلاً من مطالب اصحابه، لنقطف ثمن ما نزرع.

### أيوب خداج

والشتول تبين ان حجم سوق الازهار والشتول في لبنان بلغت قيمته 13 مليون دولار من الانتاج اللبناني ومليون دولار من الاستيراد (الذي يتم معظمه في فصل الشتاء).

### عقبات ومطالب

النقابة اليوم تقوم بتشجيع المزارعين المالكين للمساحات الصغيرة في الارياف على زراعة الازهار والشتول، نظراً لعدم حاجة هذا النوع من الزراعات للراسمال الكبير، من جهة، كما انها اخذت تبحث جدياً في دخول مجال التصدير الى الخارج، غير انها اصطدمت بعدد من العوائق، على الرغم من جودة الانتاج، اهمها:

- غياب الاستقرار في الاوضاع السياسية والامنية.  
- ارتفاع كلفة اليد العاملة ولاسيما المحترفة منها.

- اعتماد القطاع على استيراد الشتول والابصال والبذور من الدول الاوروبية الامر الذي يرتب اكلافاً اضافية.

- ارتفاع اسعار الاسمدة والادوية في السوق المحلي.

- رفع سعر الشحن الى الخارج دون ان يقابله رفع لاسعار الدعم الممنوح للصادرات من قبل ايدال، اسوة بغيرها من المزروعات.



الذي يساعد على انتاج الاصناف المختلفة على مدار السنة. الى ذلك فإنه لكل منطقة في لبنان ازهاراً مختلفة تنمو فيها، كما ان المزارع اللبناني بما يمتلكه من ثقافة زراعية، والمهندس الزراعي بما لديه من قدرة على التواصل مع المعارض العالمية، يساعدان على انتاج اجود الانواع. في دراسة اعدتها نقابة الازهار

من الخارج. وقبل حرب تموز كان القيمين على القطاع يدرسون امكانية تصدير الازهار الى الخارج، ولاسيما ان نوعية الانتاج اللبناني يضاها بجودته الانتاج العالمي وينافسه. فلبنان يعتبر من البلدان الاغنى في العالم بالشتول والازهار نظراً للتنوع الكبير، حيث ان معظم انواع الازهار التي تنتج في العالم موجودة في لبنان، فضلاً عن توفر المناخ

بقرب المشاريع الزراعية من الاسواق الاستهلاكية ومن المطار، خصوصاً ان معظم المساحات المزروعة من الازهار والشتول تقع على ارتفاعات قريبة من الساحل، لا تتجاوز الـ 800 م. الجدير ذكره ان اكثر من 95 % من الانتاج اللبناني يجري تصريفه في الاسواق المحلية. فلدى لبنان اكتفاء ذاتياً، بحسب جابر. وهو ليس بحاجة للاستيراد

قطاع الازهار والشتول في لبنان قطاع انتاجي واعد، قادر على المنافسة وولوج الاسواق العالمية بقوة. لكنه مني بخسائر قدرت بـ 15 مليون دولار بسبب حرب تموز 2006، ومع ذلك صمد املاً بايام مزهرة تعقب الحرب، فانتته الاوضاع السياسية والامنية المتردية لتكتمل على ما تبقى من امكانات. وكل ما يحتاجه هذا القطاع هو القليل من التسهيلات وتأمين الاحتياجات ليشكل مردوداً للدولة، فهل من مجيب؟!.

### قطاع واعد

لماذا قطاع الازهار والشتول في لبنان قطاع واعد؟

الاسباب عديدة، كما يقول نقيب اصحاب الشتول والازهار في لبنان المهندس الزراعي اكرم جابر، وهي تتمثل بـ:

- ان هذه الزراعة لا تحتاج سوى مساحات قليلة خلافاً للزراعات الاخرى كالقمح، البطاطا،...

- الملكية الزراعية الصغيرة التي تسمح بإقامة مثل هذه المشاريع.

- المناخ المعتدل الذي يساعد على انتاج الازهار بشكل صحيح ودائم.

- وفرة المياه.

- صفر مساحة لبنان التي تسمح

## 7 مليارات دولار العجز التجاري في سبع سنوات

### الميزان التجاري يشهد خلافاً فاضحاً يضع لبنان في ادنى سلم المقارنة مع دول العالم

سجل الميزان التجاري اللبناني عجزاً بـ 7 مليارات دولار في السنوات 2004 - 2005 واستقرت قيمة الواردات السلعية في العام 2006 بالمقارنة مع العام 2004 و 2005، إلا أن كمية السلع المستوردة شهدت تراجعاً ملحوظاً. ويعود سبب تراجع الكمية إلى ارتفاع الأسعار العالمية لإ سيما مصادر الطاقة، خصوصاً وأن لبنان يعتمد بالكامل على استيراد النفط ومشتقاته.

أما استقرار القيمة فيعود إلى تراجع معدلات النمو، ووجود الحركة الاقتصادي، فحركة الاستهلاك أخذت بالتراجع، لا سيما على مستوى السلع المعمرة. وفي تفصيل الواردات السلعية للعام 2006، والتي بلغت قيمتها 9398 مليون دولار احتلت المنتجات المعدنية، بما فيها المشتقات النفطية، المرتبة الاولى بـ 25.7 في المئة من إجمالي الواردات. وجاءت الآلات والاجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الثانية بنسبة 11.9 في المئة. تلتها منتجات الصناعات الكيماوية بـ 9.4 في المئة. فمعدات النقل 8.1 في المئة. ثم المعادن العادية ومصنوعاتها (7.3 في المئة). ولناحية الصادرات، شهد العام 2006 ارتفاعاً بالقيمة، فقد بلغت الصادرات السلعية 2282 مليون

دولار، مقابل 1880 مليوناً في 2005 و1747 مليوناً في 2004. وبناءً على هذه الأرقام، ارتفعت الصادرات خلال العام الماضي بقيمة 402 مليون دولار، أي ما نسبته 21.4 في المئة، وكانت ارتفعت بنسبة 7.6 في المئة في العام 2005 و 14.6 في المئة في العام 2004.

تطور نسب ارتفاع الصادرات، والتي تضاعفت ثلاث مرات العام الماضي، مقرونة بالتطورات السلبية خلال العام الماضي، التي تجلت بالحرب الإسرائيلية على لبنان، تحمل في طياتها مناعة القطاعات الانتاجية في لبنان. الأمر الذي يحتم وضع خطط جادة وفاعلة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية، لا سيما الصناعة والزراعة.

مقارنة بين بعض مؤشرات التجارة الخارجية في لبنان وعدد من البلدان			
لبنان	الأردن	مصر	قبرص
الصادرات السلعية / الواردات السلعية (%)	الصادرات السلعية / الواردات السلعية (%)	الصادرات السلعية / الواردات السلعية (%)	الصادرات السلعية / الواردات السلعية (%)
24.3	40.9	53.7	20.8
10.5	33.8	11.4	7.8
43.2	82.7	21.3	37.7
105.3	112.5	112.6	105.3
90.4	32.3	55.6	34.4
28.7	49.4	32.6	24.6
7.3	13.9	92.4	52.4
36.1	33.2	108.9	108.9
20.5	39.4	51.9	51.9
36.6	46.0	79.6	79.6



## اخبار مصرفية ومالية



400 مليون دولار فائض المدفوعات حتى أيار

## سلامة: سوق القطع متوازنة واحتمال زيادة حجم الودائع 6%

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن سوق القطع لا تشهد أي طلب على الدولار، وأن سوق سندات اليوروبوند متماسكة، وأعلن أن ميزان المدفوعات سجل هذه السنة فائضاً تراكمياً بقيمة تفوق 400 مليون دولار حتى أيار.

كلام سلامة جاء خلال ترؤسه الاجتماع الشهري مع مجلس إدارة جمعية المصارف برئاسة فرنسوا باسيل.

استهل الحاكم الاجتماع باستعراض التطورات النقدية التي، وبالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان أمنياً وسياسياً، تشهد هدوءاً، والمؤثرات التالية تشير إلى استمرار التحسن:

• لغاية أيار 2007، سجل ميزان المدفوعات فائضاً تراكمياً يفوق 400 مليون دولار، وهو رقم جيد.

• الاحصاءات تشير إلى احتمال زيادة حجم الودائع المصرفية بما يقارب 6 في المئة.

• إن سوق القطع لا تشهد أي طلب على الدولار، والأسواق لا تزال متوازنة مع حصول عرض من وقت إلى آخر.

• سوق اليوروبوند متماسكة.

• عالمياً، أفاد الحاكم عن توقعات صدرت عن المصارف المركزية في أوروبا وأميركا، تشير إلى تحسن في النشاط الاقتصادي، لذلك هناك نية لدى هذه المصارف بضبط السيولة من خلال سياسة رفع الفوائد.

• أما بالنسبة للتدابير المتخذة من قبل مصرف لبنان والمتعلقة بالمتضررين مباشرة وغير مباشرة من العدوان الإسرائيلي صيف 2006، والتي تمت بالتعاون مع القطاع المصرفي، فإن لجنة الرقابة سوف تصدر التعاميم التطبيقية اللازمة لذلك، وبعد التطرق إلى موضوع "بازل 2" ومناقشته، أكد المجتمعون على تطبيق معايير "بازل 2" تدريجياً بالرغم من الأوضاع الراهنة.

شارك في الاجتماع نائب الحاكم مجيد جنبلاط، رئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين وأعضاؤها أمين عواد وكمال سماحة وعبدالله عطية وفاروق محفوظ.

وعن جمعية المصارف حضر كل من: سعد أزهرى، جورج عشي، نديم القصار، مروان خير الدين، جوزف طربيه، تلال الصباح، نعمه صباغ، وروجيه داغر، إضافة إلى الأمين العام حكيم صادر.

## موجودات المركزي ترتفع 135 مليون دولار

أظهر بيان الوضع الموجز عن مصرف لبنان في منتصف حزيران 2007 بالمقارنة مع ما كان عليه في نهاية أيار الفائت تراجعاً في بنود الذهب والنقد في التداول، فيما ارتفعت باقي البنود وفي ما يلي التغييرات:

• تراجع بند "الذهب" بمقدار 82 مليار ليرة لبنانية نتيجة تراجع سعر اونصة الذهب.

• موجودات العملات الأجنبية

• ارتفع بند "موجودات بالعملات الأجنبية" 203 مليارات و951 مليون دولار، أي ما يوازي نحو 135 مليون دولار نتيجة زيادة ايداعات المصارف لدى مصرف لبنان بوتيرة أعلى من تدخله في سوق القطع للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة.

• ارتفع بند "محفظه الاوراق المالية" بنحو 14.307 مليار ليرة لاضطرار مصرف لبنان الى تغطية عجز الاكتتابات في سندات الخزينة.

• ارتفع بند "التسليفات للقطاع العام" نحو 1.6 مليار ليرة لاضطرار الخزينة الى الاستدانة من مصرف لبنان.

• ارتفع بند "التسليفات للقطاع المالي المحلي" نحو مليارين و269 مليون ليرة لبنانية.

• ارتفع بند "الموجودات الاخرى المختلفة" نحو 114.460 مليار ليرة لبنانية.

• ارتفع بند "الموجودات الثابتة المادية" 144.2 مليون ليرة.

• ارتفع بند "النقد في التداول" بمقدار 8 مليارات و937 مليون ليرة رغم ضخ مزيد من السيولة في السوق لدفع الرواتب والاجور في القطاع العام.

• ارتفع بند "ودائع القطاع المالي" بمقدار 3 مليارات و211 مليون ليرة نتيجة دخول رساميل اجنبية الى القطاع المصرفي.

• ارتفع بند "ودائع القطاع العام" نتيجة زيادة إيرادات الخزينة بوتيرة أعلى من النفقات.

• ارتفع بند "المطلوبات الاخرى المختلفة" بنحو 66 ملياراً و629 مليون ليرة.

• تراجع بند "الاموال الخاصة" 3.8 ملايين ليرة.

• ارتفع مجموع الموازنة نحو 254 ملياراً و652 مليوناً ليصل الى 48234 ملياراً و612 مليوناً و618 الف ليرة لبنانية.

## تاريخ لبنان حافل بالدراسات المتفائلة ولا دليل حتى الآن لبنان ينتظر في الخريف دراسة رسمية بكلفة 30 مليون دولار لتحديد مواقع النفط.. و9 شركات عالمية تبدي حماسة للاستثمار

الاقتصادية بعد اتفاق الطائف ضرباً من الخيال، وكما يلجأ المواطن الذي ضاقت به السبل في تحسين احواله المعيشية الى اوراق اليانصيب، يلجأ اللبنانيون الى الامل القديم - الجديد بوجود النفط في اراضيهم، ربما هذه المرة "بتصويب" ..  
اعداد حسن مره

وينطبق المثل الشعبي "الفريق بيتمسك بقشة" على حال اللبنانيين الذين كما في كل المرات السابقة التي اثير فيها الموضوع، استثمروا خيراً على اساس ان الاعتماد على السياسات المالية والاقتصادية الحكومية لاخرنا من الكارثة الاقتصادية التي يتخبط فيها لبنان منذ ان تسلم هذا الفريق الدقة

بتر وزير الطاقة والمياه الاسبق محمد عبد الحميد ببيصون اللبنانيين بان عام 2003 سيكون بالنسبة للبنان "عام دخوله في عضوية الدول المنتجة للنفط"... النتيجة معروفة لكن في الاونة الاخيرة يبدو ان الموجة التفاؤلية تعاطت بعد احتمال وجود نطف او غاز طبيعي في المياه الاقليمية.



التقريب عن النفط في مياهما الاقليمية، ويقول خبراء "إن هناك احتمالات كبيرة للعثور على احتياطات لم تستغل من الغاز الانحدار نحو البحر وتعدت على مسافة 20 كلم من الشاطئ، وبالفعل قامت وزارة النفط بل والمعطيات السابرة لدراسات جيوفيزيائية قامت بالمسح السابري للمنطقة المذكورة. وتشير الدلائل غير المباشرة ان المسح اثبت وجود تراكيب وبني صالحة لاحتواء النفط في حال وجوده جيوفيزيائية قامت بالمسح السابري للمنطقة المذكورة. وتشير الدلائل غير المباشرة ان المسح اثبت وجود تراكيب وبني صالحة لاحتواء النفط في حال وجوده

وكان وزير الاشغال العامة والنقل محمد الصفدي، تلقى من شركة "سيكتروم" البريطانية، عرضاً للدراسات التي وضعتها الشركة حول وجود نفط وغاز في المياه الاقتصادية الخالصة، وأشار الصفدي "بتحديد 31 موقعا يتواجد فيه الهيدروكربون، يعني ان لبنان بلد واعد بالنفط والغاز ومشجع للتقريب، وهناك حتى الآن 9 شركات عالمية أبدت الرغبة للاطلاع على هذه الدراسة تحضيراً للمناقصة العالمية في المياه الاقليمية والمياه الاقتصادية الخالصة للتقريب عن النفط".

هذا واشارت شركة PGS الى معطيات ايجابية للغاية على وجود كميات مهمة من النفط والغاز قبالة الشواطئ الشمالية بين طرابلس، والبترن وقد ينطلق التنقيب عنها بدءاً من عمق 1500 متر في قعر البحر وكانت السلطات اللبنانية كلفت شركة (PGS) النرويجية لإجراء مسح جيولوجي ثلاثي الأبعاد للمياه الاقليمية اللبنانية بكلفة 30 مليون دولار، وستسلم النتائج مع ضرورة إكمال المسح على اليابسة، وبالفعل تم الاتفاق على تشكيل لجنة أخرى لمتابعة هذا الموضوع. وقد اتخذت السلطات اللبنانية بناء على تقارير اللجنة قراراً قضي بإعادة دراسة الآبار المحفورة في الخمسينات والستينات لدراساتها من جديد وإعادة النظر بمجمل المعارف الحديثة الناتجة عن هذه الاعمال. وكانت الاعمال العلمية الاخرى والتي كانت مشفرة بشكل مؤثر تعطي دائماً الانطباع بان الدلائل على وجود النفط أصبحت عديدة، منها اكتشاف آثار نفطية في أحد الآبار المحفورة من أجل مياه الشرب.

وقامت شركة "سيكتروم" البريطانية، على نفقتها بموجب اتفاق وقع في 18 آب 2002 بإجراء مسح زلزالي على ان توضع الدراسة بتصرف الشركات لقاء مبالغ محددة، وأكدت "سيكتروم" توافر إمكانات كبيرة لوجود النفط والغاز في لبنان، واستندت إلى تقرير جيولوجيا النفط والاحتتمالات الهيدروكربونية في البحرقبالةمدينةطرابلس والذي أعدته "غيلو - براكلا" (خدمات الاستكشاف) من مؤسسة "شلمبرجيه" عن احتمال وجود النفط.

وفي رأي مدير شركة "سيكتروم" مايك جونسون، أنه يوجد 31 خطاً زلزالياً داخل المياه الاقليمية اللبنانية، يمكن استخراج الغاز والنفط منها. وأشار إلى ان الدراسة بيّنت وجود حوض رسوبي (يسمى الحوض الشرقي) يمتد إلى المياه الاقليمية القبرصية، وأن هذا الحوض حسب الدراسة، يؤمن مجالات كبيرة لاستكشاف النفط والغاز بالإضافة إلى المنطقة الاقتصادية التي تقع خارج حدود المياه الاقليمية، وقد انجزت الحكومتان اللبنانية والقبرصية ترسيم الحدود البحرية بينهما، تسهيلاً لأي

لهاجر الى أماكن أخرى، علماً "ان ظروفًا" عدة كانت تدعم احتمال وجود النفط في لبنان وسوريا، ومنها:

1- وجود غطاء رسوبي كثيف في لبنان يتجاوز الثلاثة آلاف متر بكثير.

2- أشكال الطي والمسامية والفراغات في الصخور الحاضنة.

3- طبقات سمكية من الصخور المائية أو الصخور الطينية التي تحوي مواد عضوية بنسبة عالية.

إن هذا الأمر يؤكد أن احتمالات وجود النفط في هذه المنطقة قد تصل إلى نسبة عالية جداً، ويشهد تاريخ التنقيب في المنطقة عن مفاجآت عديدة، وخصوصاً عندما حاولت سوريا استكشاف هذه الامكانيات وفوجئت بوجود نفط في مناطق لم تكن تحسب له حساباً فيها، وعلى هذا الاساس دخلت نادي الدول النفطية. كذلك اكتشف المصريون مثل هذه الحقيقة، كما وجدت اسرائيل الغاز في المناطق الساحلية في البحر وتحديداً في الطبقة الطينية الرسوبية القريبة من الشاطئ على رغم قربها من أماكن الحركة والتكر.

بدأ التنقيب عن النفط في لبنان بالمعنى السائد، في مرحلة حصى النفط في منطقة شبه الجزيرة العربية والتي طالت على ما يبدو كل مناطق شبه الجزيرة. وفي هذا السياق بدأت الدراسات الفعلية في اواسط الاربعينات ولا سيما وأن استخراج النفط كان قد بدأ فعلياً في أواخر الثلاثينات. وقد تم حفر الآبار الأولى في لبنان (والأخيرة) ما بين اواسط الاربعينات وحتى العام 1955، وتم في هذه المرحلة حفر سبعة آبار عميقة. إلا ان هذه الآبار وإن أعطت بعض الدلائل النفطية إلا انها كما يبدو لم تكن منتجة. ولا يمكن اليوم ولا بأي شكل من الأشكال التكهّن بمعطيات هذه الآبار، اما معطياتها المادية فلا يوجد لها أي أثر وبالتالي لا يمكن مراجعتها وإعادة قراءة تقاريرها الخاصة. وفي المرحلة اللاحقة استمرت الدراسات والنثرات العلمية تتعاطى مع موضوع النفط ولو بشكل غير منتظم.

في زمن الانتداب الفرنسي، أخذت السلطة الفرنسية قراراً بدراسة جيولوجية المنطقة التي تخضع لسلطتها، أي لبنان وسوريا والقسم الجنوبي من تركيا. وبالفعل قام المهندس الجيولوجي الفرنسي لوي دوبرتريه منتدياً من ادارة المناجم في فرنسا ومن المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي، وعلى امتداد خمسة وعشرين سنة عمل دوبرتريه ومجموعة من المساعدين على تنظيم خريطة لبنان الجيولوجية واستطاع هذا البحث ان يضيء بعض جوانب عمليات الاستكشاف النفطي، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، كما انه ساعد على الإستنتاج والتخيل وخصوصاً في مجال البنى التركيبية. وقد تبين ان الارض اللبنانية يسبب نوع الطيات الموجودة فيها، تعطي املا واضحا في احتمال اكتشاف النفط في غير الاماكن التي تم استكشافها!

في بداية التسعينات قامت الدولة اللبنانية بأول محاولة للإستكشاف

بعد اكتشاف النفط (في النصف الثاني من أواخر القرن التاسع عشر)، في مفهومه العصري كمصدر للطاقة، خضع النفط للبحث والتحليل والدراسة من جميع الوجوه والجوانب العلمية تفصيلاً وتدقيقاً. وقد تبين منذ اللحظة الأولى أن النفط، في تركيبته الكيميائية، هو نتاج تحلل عناصر عضوية. وقد تتابعت الابحاث في طرق تشكل النفط وزمن تكونه في شكله النماهي وظروف هذا الشكل الفيزيائية منها والكيميائية، حتى توصلت هذه الابحاث إلى اكتشاف بعض العناصر ذات الاصل العضوي، كالأبواغ على سبيل المثال (Spores et pollens)، لتؤكد بشكل قاطع على أن هذه المادة التي في أيدينا نتجت عن تحلل نباتات. وتجدر الإشارة هنا إلى ان الأبواغ هي عناصر هيدروكربونية شديدة التعقيد، ونتيجة لهذه المعلومات أصبح بالإمكان تصوّر مراحل نشوء النفط من بقايا النباتات والحيوانات الدقيقة المجهرية الاا فخرية منها والفخرية، وبالطبع بكميات هائلة، بعد موتها وطورها وتعرضها لظروف محددة من الضغط والحرارة والبعد عن عوامل التأكسد بحيث تصبح بعد فترة معينة، بقايا عضوية متحللة، تأخذ في مراحل تحولها الأولية شكل الفحم إذا بقيت دون تفتت واندثار وتجزئة، وقد تتطور ظروف تحولها وتطعمها، بحيث تتحول إلى جزيئات أولية من العناصر الهيدروكربونية وعند ذلك، وضمن بعض الظروف الطبيعية، يصبح بالإمكان تحولها إلى هذه المادة الشديدة التعقيد والتركيب، أي النفط، وبالطبع، لم تتوضح كلياً كيفية هذا التشكل وميكانيكية اتحاد العناصر الكيميائية، وإلا لتمكن تركيب النفط الخام في المختبر وهو الأمر الذي لم يحدث بعد.

ضمن نوع محدد من الصخور تتناثر الجزيئات ذات المنشأ العضوي وتأخذ ببطء شديد بالتحول من أصلها النباتي أو الحيواني إلى شكلها الجديد كميديروكاربوناتها، على شكل جزيئات صغيرة (goutelettes) تصلح مع الوقت للتحول إلى قطرات نفط. في هذه اللحظة بالذات وبعد عدة ملايين من السنين، تبدأ هذه المكونات الجديدة بالهجرة من مكانها القديم بفعل الضغط (Compaction) وتتجمع خارجاً إما إلى الطبقات التي تتبع أدنى منها في الترتيب الطبيعي، أو أعلى منها والتي يصلح أن تكون خزانات لكميات كبيرة شرط أن تكون مصورة بطبقة مانعة من فوق وأخرى من تحت، الأمر الذي يشكل وعاءً قادراً على احتوائها.

إن الهيدروكاربوناتها عموماً هي ذات ثقل نوعي خفيف (أقل من 1) أي أنها أخف من الماء، لذلك فإنها تطفو على سطح الماء. في سياق الدراسات السابقة عن الامكانيات النفطية في شبه الجزيرة العربية، كان التركيز على المنطقة المغطاة بغطاء رسوبي سميك والتي تتمتع بنشاط ديناميكي أقل. وهي المعروفة بهدوفا الجيولوجي، وانصرفت الأنظار فعلاً لاكتشاف مكان للنفط في هذه المنطقة، وكل الدلائل كانت تشير إلى ذلك عبر الشروط التي أصبحت مدونة بوضوح وهي:

1- غطاء رسوبي كثيف.

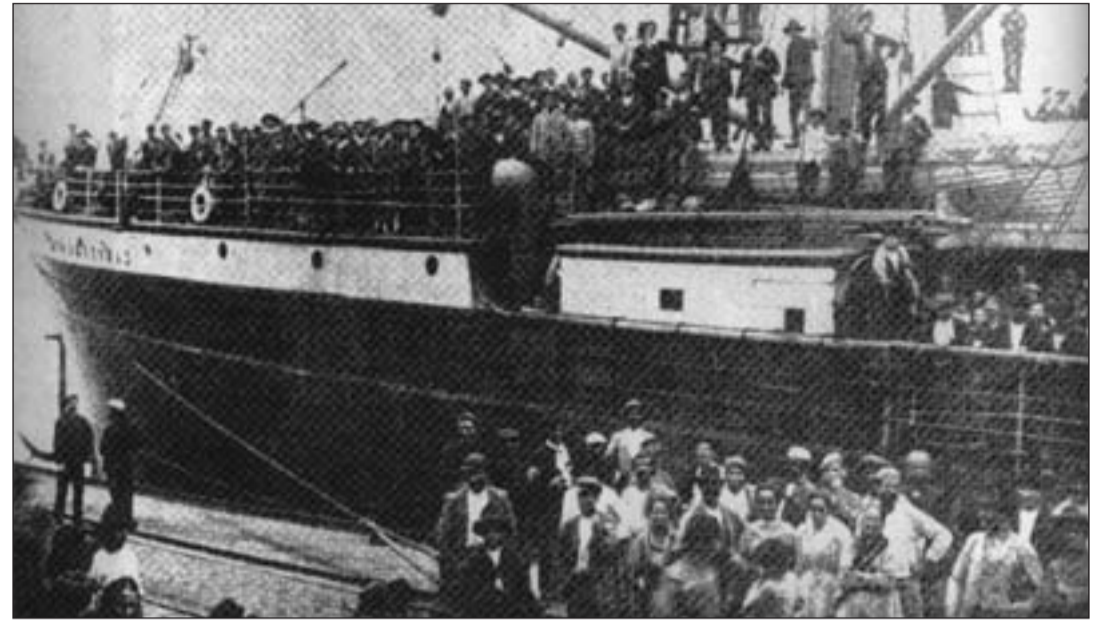
2- تنوع الغطاء الرسوبي من صخور صلبة مشققة أو ذات مسامية عالية وصخور طينية ذات وجود عضوي عال.

3- هدوء جيولوجي لا يسمح بتغيير التوازن الهيدروليكي مما لا يحرك ولا يدع الوسائل المحسوسة في الطبقات الرسوبية تهاجر أو تتسلل عبر الكسور والفوالق التي تنشأ عن الديناميكية العينية.

وبالفعل فقد أكدت العملية التقييمية وجود النفط بكميات كبيرة في المنطقة وانضلت الدوائر العلمية بهذا الواقع وتابعت وعلى مدى عشرت السنين إمكانية الكشوف عن أماكن وجود النفط والاحتياطي الاستراتيجي. وكان العلماء يتجنبون دائماً الإشارة إلى لبنان وسوريا وبالطبع إلى فلسطين، ذلك أن هذه الدول تعرضت بحكم وقوعها تحت تأثير الحركة الفالقية المشثية العنيفة إلى تكرر كبير، وكان الرأي السائد بسبب ذلك أن النفط لو وجد فيها



## ”البطاقة الاغترابية“ تكريس لحرمان ”المتحدرين من الجنسية“ : المشروع يعطي المتحدرين حقوقاً شاملة باستثناء ”تولي الوظائف“ و”العمل السياسي



الفترة من الكتابين المتبادلين بتاريخ 1937/29/5 بين معالي السيد نعمان منجوي واوغلو وسعادة السيد هنري يونس إختيار الجنسية الراهنة في بلدهم الاصلي يستطيعون ان يمارسوا حق الإختيار هذا خلال مهلة سنتين تبدأ من تاريخ نفاذ احكام هذا الكتاب.

ان إختيار الجنسية تثبته الحكومة اللبنانية وكذلك المفوضيات والقنصليات اللبنانية في الخارج واي من الاشخاص المندوبين رسمياً لهذا الغرض ويبلغ الى الحكومة التركية بواسطة الحكومة اللبنانية.

وقد تم تصديق هذا الاتفاق بين الحكومتين اللبنانية والتركية بموجب قانون صادر في 3/12/1951.

### مئات الدعاوى امام المحاكم المدنية

لا شك ان إقرار ”المشروع“ بادرة ايجابية تجاه هذا الملف الهام، خاصة وان امام المحاكم المدنية اليوم مئات من الدعاوى التي تطالب بإستعادة الهوية اللبنانية لمن لم يشملهم المسح الاساسي للمتواجدين على الاراضي اللبنانية، ولم يستطيعوا من المهمل اللاحقة لاسباب تتصل بعدم معرفتهم بها وعدم مقدرتهم على فعل ذلك في حينه.

الاعمار والاقتصاد، ستتابع هذا الملف مع المعنيين في الإدارات المعنية ومع الجهات المختصة في الاغتراب ايماناً منها بالحق المهمل للمتحدرين من اصل لبناني، وبالنتائج ايجابية التي قد تعود على الشبان من خلال معالجة ايجابية وصحيحة لملف العلاقة الرسمية مع المغتربين والمتحدرين على حد سواء.

(1) وهم يختلفون اصلاً عن اكثرية اهالي لبنان الكبير. يجوز لهم في خلال مهلة سنتين بتبدي من 30/8/1924 ان يختاروا تابعة احدى الدول التي انتقلت اليها ارض مفصولة عن تركيا بموجب معاهدة الصلح المعقودة في 24/7/1923 اذا كانت اكثرية الاهالي من هذه الدولة من اصل الشخص الذي يحق له هذا الإختيار.

فإذا منحت تلك الدولة تابعيتها للشخص الذي استعمل حق الإختيار المذكور فان إختياره له يؤدي الى فقده التابعة اللبنانية.

في تلك الفترة وبفعل الظروف انتقل الكثير من اللبنانيين من الاراضي اللبنانية الى البلاد المجاورة للبنان وغيرها وانتظم عيشهم في تلك البلاد وقد منحتم الدول هذه جنسيتها ونظمت شؤونهم.

عندما صدر القرار رقم 2825 اصبح هؤلاء الاشخاص اللبنانيين فاقدين للجنسية اللبنانية إذ كانوا اختاروا تابعة دولة اخرى خلال مهلة السنتين المذكورة واصبح بذلك العديد من اللبنانيين فاقداً للجنسية اللبنانية لهذا السبب ولكنه ما زال من اصل لبناني واهله واجداده لبنانيين ولهم عقارات في لبنان واملاك واقرباء ما زالوا لبنانيين.

وتاريخ 17/12/1946 صدر اتفاق لبناني تركي يتعلق بتجديد مهلة لإختيار الجنسية اللبنانية نص في مادته الاولى على:

1- ان الاشخاص الذين هم من اصل لبناني الذين كانوا مقيمين في الخارج بتاريخ 30/8/1924 وأغفلوا خلال المهمل المحددة بالمادة 34 من معاهدة لوزان او

الى وطن يعيش ما يعيشه من حال التمزق وغياب فكرة المواطنة، وفيه الطائفية تتقدم على الوطنية والشعور الوطني.

### مديرية المغتربين في الخارجية

ان اهمية ”المشروع“، تقول مصادر مديرية المغتربين في وزارة الخارجية للاعمار والاقتصاد، انه يأتي ضمن سلة إصلاحية للتعاطي الجديد مع الشأن الإغترابي على المستوى الوطني (المشروع ضمناً) وعلى المستوى السياحي والثقافي والاقتصادي. وهذا يتطلب جهداً إستثنائياً لإدارات الدولة كافة ليأتي المشروع تصحيحاً لنهج خاطئ حكم علاقة السلطة بالمغتربين طوال الفترة السابقة وكان يتعاطي مع المغتربين كأنهم مصدر لدر المال فقط. فهو لا يحترمهم في أوطانهم الجديدة، كما انه لا يهمل التواصل الإيجابي معهم.

تصنيف المصادر ان السياسة الجديدة للخارجية تحاول تصحيح هذا الظلل لكن ذلك يحتاج الى قرار كبير والى متابعة وإمكانات لا تبدو انها متوفرة هذه الايام.

### البعد القانوني

استهدف القانون في البند رقم 3 الاشخاص الذين فقدوا الجنسية اللبنانية ولكنهم من اصل لبناني ومن المعروف ان معاهدة لوزان المعقودة بتاريخ 24/7/1923 والقرار رقم 2825 تاريخ 30/8/1924. قد نظمت شؤون هؤلاء بحيث نص القرار رقم 2825 في المادة الثالثة منه على ان: ”الاشخاص الذين يتجاوز عمرهم 18 سنة ممن فقدوا التابعة التركية بمقتضى المادة رقم

### المشروع تكريس للحرمان ام مقدّمة لحل

يمنح مشروع القانون البطاقة الاغترابية لمن حرما من الجنسية اللبنانية، ويعطي هذه الفئة ”جميع الحقوق المدنية التي يتمتع بها اللبناني بمقتضى أحكام الدستور والقوانين اللبنانية“ باستثناء حق تولي الوظائف العامة والحقوق السياسية وضمنها حق الانتخاب. وبهذا يشكل المشروع تكريس للتعاطي السلبي مع هذا الملف بما هو تكريس للحرمان، ولا يشكل حلاً حقيقياً لمعاناة الالوف من المتحدرين من اصل لبناني. وكان من الإفضل ان يتضمن مشروع القانون مادة اولى تعطي هؤلاء فترة سماح سنة إضافية كحد أقصى وكمهلة نهائية لمن يرغب في إستعادة جنسيته، قبل تكريس مبدأ حرمانه وإستبدال الجنسية بالبطاقة الاغترابية.

### المتحدرين والرغبة في إمتلاك البطاقة

يعمل ”المشروع“ الجانب المعنوي والنسفي للمتحدرين في مقارنته لهذا الملف. فهذه الفئة باتت ابعد ما يكون عن التفكير العملي في العودة الى لبنان، إلا بإعتباره ”البلد الأم“ ولن تكون ”البطاقة الاغترابية“ بالصيغة التي قدمها ”المشروع“ باباً مغرياً لإستمالة هؤلاء وهم باتوا في اوطانهم الحالية مواطنون محترمون كسائر المواطنين الاصليين لتلك البلاد، فلا تمييز عنصري ولا طائفي، ولا مذهبي. وثمة قانون يحمي حقوقهم ولا ياكلها، فكيف لهم ان يفكروا بالعودة



### مجلس الوزراء: البعد الوطني للقانون

أقر مجلس الوزراء بتاريخ 22/5/2007 مشروع قانون إنشاء البطاقة الاغترابية، بغياب وزير الخارجية المستقيل فوزي صلوح، وبحسب مصادر وزارة الخارجية، فإن مشروع القانون كان قد احالته الوزير صلوح الى رئاسة مجلس الوزراء منذ اشهر قبل إستقالته، ولم يصار حينها الى وضعه على جدول أعمال جلسات مجلس الوزراء.

وتبدي المصادر إرتياحها لإقرار مشروع القانون في مجلس الوزراء، رغم موافقتها على الرأي القائل بان ثمة تعديلات اساسية يجب ان يلحظها ”المشروع“، وتوضح المصادر بان ثمة تعديلات اساسية قد تدخل الى ”مشروع“ لدى مناقشته في لجنة الشؤون الخارجية النيابية وفي اللجان المشتركة، حيث سبصار الى دعوة جهات معينة لعالم الاغتراب من خبراء ومغتربين لا سيما الجامعة اللبنانية-الثقافية في العالم بإعتبارها المؤسسة الاكثر تمثيلاً للجسم الاغترابي اللبناني في العالم.

### كتب

#### المحامي فادي هائل يونس

منذ تأسيس الجامعة اللبنانية-الثقافية في العالم منتصف الشهر التاسع من العام 1960، وقضية إعادة الجنسية اللبنانية لمستحقها ممن ظلمتهم معاهدة لوزان 1924 والمهل اللاحقة، هي من القضايا البارزة لمسؤولي الجامعة، سيما وان المئات من اللبنانيين الذين هاجروا الى الاميركيتين ”قد عاشوا مرحلة انقطاع كلي عن إمكانية التواصل مع الجهات الرسمية اللبنانية مباشرة أم بصورة غير مباشرة نظراً للظروف الموضوعية آنذاك.

وامام هذا الواقع الذي حرم الالوف من اللبنانيين من حقه الطبيعي في استعادة الجنسية اللبنانية، يضاف اليهم الالوف ممن يعيش ازمة فقدان الهوية لاسباب تتصل بالواقع الامني-السياسي الذي فرض عليهم الهجرة من مناطق عانت من مواجهات طائفية خلال حقبة الاربينات-والستينات الى بلاد اميركا اللاتينية. بات من الضروري ان تستجيب الحكومة اللبنانية الى المطب الاغترابي الزمن بإيجاد حل لهؤلاء خاصة وان لبنان بامس الحاجة لعودة كريمة لفئة لبنانية باتت تمتلك إمكانات وقدرات هائلة قادرة على التأثير في الواقع الوطني والاقتصادي اللبناني فيما لو فتح لهم المجال، وتوفرت مناحات المواطنة الكريمة.

فهل هذا ما يعكسه مشروع قانون إنشاء البطاقة الاغترابية؟ هل فيه شيء من روح المواطنة الكريمة؟

## ماذا جاء في نص مشروع قانون البطاقة الاغترابية؟

حكم على صاحبها باحدى الجرائم الواقعة على امن الدولة او اذا انتمى الى جمعية قامت بمؤامرة او اعتداء على امن الدولة، او اذا انتمى الى جمعية ذات اهداف سياسية منحلة او غير مرخص بها او حكم عليه لقيامه بنشاط لمصلحة هذه الجمعية.

5- تبقى البطاقة الاغترابية صالحة ما دام انها لم تلغ وتسحب لاحد الاسباب المبينة في البند 4/ من هذه المادة.

المادة التاسعة: يجوز ان تمنح بطاقة شرف اغترابية مجاملة ودون طلب اللبناني الاصل او للمتحدّر من لبناني الاصل، الذي يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون

وبشغل منصباً سياسياً عالياً او يتبوأ مركزاً علمياً او اقتصادياً او اجتماعياً، مرموقاً، او أدى خدمات جلى الى لبنان. تمنح بطاقة الشرف الاغترابية وتلغى وتسحب بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات والخارجية والمغتربين، والمبني على توصية اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون.

المادة العاشرة: تحدد دقاتك تطبيق احكام هذا القانون بمرسوم او مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات والخارجية والمغتربين، ويعاد النظر بها بذات الطريقة.

المادة الحادية عشرة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

وزارة الداخلية والبلديات- مصلحة الاحصاء والاحوال الشخصية، ويحق لها ان تستعين لهذه الغاية بالادارات المختصة على اختلافها.

تضع اللجنة بنتيجة ذلك تقريراً مفصلاً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها لجهة قبول الطلب او رفضه.

المادة السابعة: تمنح البطاقة الاغترابية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية والمغتربين، المبني على توصية اللجنة.

### المادة الثامنة:

1- تولي البطاقة الاغترابية حاملها جميع الحقوق المدنية التي يتمتع بها اللبناني بمقتضى احكام الدستور والقوانين اللبنانية، كحق الدخول الى لبنان والاقامة فيه دون تأشيرة دخول واجازة اقامة، واكتساب الحقوق العينية العقارية فيه دون قيود وحق العمل دون اجازة.

2- لا تولي البطاقة الاغترابية حاملها الحق في تولي الوظائف العامة، كما لا توليه اية حقوق سياسية.

3- تعتمد البطاقة الاغترابية كمستند رسمي يدعم طلب صاحبها اعتباره من التابعة اللبنانية.

4- تلغى البطاقة الاغترابية وتسحب بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات والخارجية والمغتربين، المبني على توصية اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون، اذا



– مدير المغتربين في وزارة الخارجية والمغتربين. عضواً مقرراً  
– مدير عام الاحوال الشخصية في وزارة الداخلية والبلديات. عضواً  
المادة السادسة: تتولى اللجنة دراسة الملفات التي تحيلها اليها

مجلس الوزراء لجنة تؤلف من: قاض عدلي من الدرجة العاشرة على الاقل او اداري من الدرجة التي تماثلها على الاقل، يسميه وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الاعلى او مكتب مجلس شورى الدولة. رئيساً

### مشروع قانون يرمي الى انشاء البطاقة الاغترابية

المادة الاولى: تنشأ بطاقة تمنح

الى اللبناني الاصل الذين يستوفون الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون، وتخولهم ممارسة الحقوق المنصوص عليها في المادة الثامنة منه، تسمى ”البطاقة الاغترابية“.

المادة الثانية: تمنح البطاقة الاغترابية الى كل شخص تتوفر فيه الشروط التالية مجتمعة:

1- ان يكون لبناني الاصل او متحدراً من لبناني الاصل، اي ان يكون اصله من اراضي لبنان الكبير ووجد في 30 آب 1924 مقيماً خارج الاراضي المذكورة، واغفل اختيار الجنسية اللبنانية سواء خلال المهمل المحددة في المادة 34 من معاهدة لوزان المطابقة للمادة الخامسة

من القرار رقم 2825 تاريخ 30/8/1924، او خلال احدى المهمل الممنوحة لاحقاً لممارسة حق الاختيار، او ان يكون لبنانياً الا انه تنازل عن جنسيته اللبنانية وفقاً للاصول ولاسباب مشروعة، كان يكون استحصل على جنسية دولة اجنبية تشترط قوانينها وحدة الجنسية والتنازل عن الجنسية الاصلية.

2- ان يطلب منحه البطاقة الاغترابية، وان يبرز مع طلبه الخطي جميع المستندات التي من شأنها ان تثبت اصله او اصل من يتحدّر منه، اللبناني، كالقيود في سجلات النفوس

والله اعلم بالصواب





## جريدة اجراءات 2006.. وبدء المرحلة الثانية من الاصلاح

والصناعات الغذائية والزراعية والاجهزة التلفزيونية والالكترونية.  
وتعتبر سورية واحدة من اقل الدول مديونية في العالم حيث استطاعت خلال العامين الماضيين جدولة ديونها الخارجية مع روسيا الاتحادية والتشيك والسلوفاك. ونتيجة التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي تم تحرير اسعار السلع والمواد المحلية والمستوردة باستثناء المواد المدعومة من الدولة ودمج عدد من المؤسسات المتماثلة في زيادة نشاطها الاقتصادي وتمكينها من تحقيق الجودة والمنافسة وزيادة إنتاج الحبوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين المخزون الاستراتيجي اللازم والتوجه نحو تصدير الفائض ووصلت كميات الفصح المصدرة من قبل مؤسسة الحبوب العام الماضي 1258 الف طن.

وتم انجاز تفكيك التعرفة الجمركية العتيقة على المستوردات السورية من الدول العربية بعد تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام 2005 ويتم حاليا اعداد جدول الاتفاقيات السورية للانضمام الى المفاوضات الجارية بين الدول العربية لتحرير الخدمات.

واهم ما تحقق على الصعيد الصناعي هو اطلاق سيارة شام السورية الايرانية وتسليم 50 سيارة كدفعة اولى للمكثبين والانتماء من عدد من المشاريع الصناعية والمشاركة واطلاق مشروع التحديث والتطوير المؤسساتي واحداث المدن الصناعية في عدد من المحافظات والبدء بخطوات الميثاق الاورومتوسطي لتطوير المشروعات واتخاذ العديد من الاجراءات التي ساهمت في زيادة الصادرات الصناعية الى نحو 6 مليارات دولار في العام الماضي.

وشهد القطاع الصناعي الخاص تطورا كبيرا بعد فتح المجال امامه للاستثمار في معظم الصناعات وتقديم التسهيلات والمزايا الضريبية والجمركية اللازمة وازالة القيود المفروضة عليه حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي 65 بالمائة العام الماضي مقابل 35 بالمائة للقطاع العام وبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي العام الماضي 170232 مليون ليرة سورية مقابل 145000 مليون ليرة سورية للقطاع العام اي نسبة مساهمة القطاع الخاص 54 بالمائة مقابل 46 بالمائة للقطاع العام.

وساهمت الملتقيات السياحية والبيئة الجاذبة للاستثمار التي اعدتها سورية الى اقبال المستثمرين على المشاريع السياحية وتجاوزت الاستثمارات المنفذة وقيد التنفيذ 3 مليارات دولار ووصل عدد القادمين العرب في العام الماضي الى 4815 الف شخص والقادمين الاجانب 1194 الف شخص اي ان نسبة السياح بدأت ترتفع الى 15 بالمائة عن الاعوام الماضية.

واقر المجلس الاعلى للسياحة العام الماضي عددا من القوانين والانظمة التي تمنح المستثمرين اغفاءات ضريبية وجمركية ومزايا هامة لاقامة المشاريع السياحية وقرار نظام استثمار للمواقع الاثرية بهدف اقامة نشاطات سياحية وعروض كبرى ومن اهم التسهيلات حرية التملك بنسبة 100 بالمائة للمشاريع السياحية والمشروع وتعدد انماط الاستثمار والسماح باقامة المجمعات التجارية ضمن المشاريع السياحية المتكاملة مشملة بجملة المزايا والاعفاءات والسماح بتحويل كامل قيمة رأس مال المستثمر وارباح التشغيل بالنقد الاجنبي الى خارج القطر ومن اهم الاعفاءات .. الاعفاء من جميع الضرائب والرسوم المالية مهما كان نوعها وطبيعتها والمتوجبة على المنشآت السياحية اثناء استثمارها لمدة 7 سنوات اعتبارا من بدء استثمارها.

عدد الدول المشاركة باستثمارات سورية 35 دولة تاتي السعودية في مقدمة الدول العربية المستثمرة وتركيا في مقدمة الدول الاجنبية المستثمرة فيها.

ويعد القطاع المالي والنقدي والمصرفي من اكثر القطاعات التي حظيت بالتطوير وخاصة بعد دخول القطاع الخاص الى السوق السورية حيث ادت المنافسة بين المصارف الخاصة والعام الى تطوير عمل المصارف العامة وتحديث اليات عملها وتحويلها الى مصارف متخصصة شاملة وارتفعت الموجودات الاجنبية فيها من 502.2 مليار ليرة سورية عام 2001 الى 675.6 مليار ليرة سورية العام الماضي وارتفعت الموجودات المحلية في المصارف الى نحو 759.3 مليار ليرة سورية في العام الماضي وبلغت التسليفات المصرفية 9.3 مليارات دولار اي زيادة تقدر ب41 بالمائة عن عام 2004 وارتفع اجمالي التسليفات للقطاع الخاص في العام 2006 الى 49.5 بالمائة من اجمالي التسليفات وهذا ما يؤثر على تغيير في هيكلية التسليف في سورية.

وحقق قطاع التأمين السوري نموا قدره 11 بالمائة في العام الماضي عن عام 2005 ووصل عدد المصارف الخاصة الى 7 مصارف ومؤسسات التأمين الخاصة الى 8 مؤسسات والمصارف الاسلامية الخاصة الى مصرفين بالإضافة الى الترخيص لخمس شركات صيرفة والترخيص لخمس شركات لتداول الاوراق المالية وتم في العام الماضي احداث سوق دمشق للاوراق المالية بهدف توفير المناخ المناسب لتسهيل استثمار التوفير وتنويفها ومن المقرر ان تبدأ سوق الاوراق المالية عملها فعليا في بداية العام القادم.

ولمواكبة حاجة السوق المالية بعد دخول القطاع الخاص للعمل فيها فقد تم رفع رأس مال المصارف الخاصة من 30 مليون دولار الى 100 مليون دولار ومن 100 مليون دولار للمصارف الاسلامية الى 200 مليون دولار ورفع نسبة المساهمة الاجنبية من 49 بالمائة الى 60 بالمائة بالتزامن مع تطوير مصرف سورية المركزي لالية الرقابة على المصارف واستصدار العديد من القرارات التي تضمن اتساق النشاط المالي مع المتطلبات والمعايير الدولية واهمها معايير بازل للرقابة المصرفية.

وسيمت احداث سوق للسندات الحكومية خلال العام الجاري لخلق حلقة وصل بين السياستين المالية والنقدية وتعديل أنظمة القطع المعمول بها حاليا وتعديل قانون النقد الاساسي لينسجم مع القرارات الجديدة التي تم اتخاذها وبما يتناسب خطة السياسة النقدية الموضوعية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة.

وصدر العديد من التشريعات الضريبية اهمها المرسوم 51 الذي تضمن تخفيض المعدل الضريبي من 35 بالمائة الى 28 بالمائة وتخفيضات اخرى تصل الى 14 بالمائة على الشركات المساهمة في القطاعين العام والخاص والمشارك التي تطرح نسبة لاتقل عن 50 بالمائة من اسهمها كما صدر في العام الماضي العديد من المراسيم والقوانين المتعلقة بتعديل قانون ضريبة الدخل وتعديلات على ضريبة ربح العقارات والعريصات ومعالجة تكاليف تجارة العقارات المتراكمة وتعديل القانون المالي الاساسي.

وتم تنظيم واصلاح قطاع الجمارك العامة ليواكب التطورات الاقتصادية والتجارية التي تشهدها سورية خلال هذه المرحلة من خلال صدور قانون الجمارك الجديد والقانون المتعلق بالضابطة الجمركية وصدر العديد من المراسيم التي خفضت التعرفة الجمركية بنسبة كبيرة وعلدت النسب الجمركية على السيارات السياحية واجزائها وعلى الصناعات النسيجية

انتهت سورية المرحلة الاولى من عملية الاصلاح الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق الاجتماعي ووضعت الاساس والاطر القانوني والاقتصادي اللازم للدخول الى مراحل اللاحقة مع التركيز على البعد الاجتماعي وتحجيد المواطنين عن انعكاسات المرحلة الانتقالية قدر الامكان وبدأت العمل في التأسيس للمرحلة الثانية. هذا ما اكده نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري في تصريح له ان ارقام ومؤشرات الفترة الماضية ستكون حافزا لتحقيق المزيد من التطوير والاصلاح وسن التشريعات المالية والنقدية والمصرفية والاستثمارية وبناء الاقتصاد الوطني على اساس العدالة الاجتماعية وزيادة دور المؤسسات الاجتماعية التي تكفل حقوق المواطن كاملة واخذ حصته من النمو واعادتنا الانتاج بشكل عادل مؤكدا ان الفترة الماضية كانت مرحلة تأسيس لاقتصاد متين والمرحلة القادمة يجب ان تكون عام المواطن السوري بامتياز لان المؤشرات تؤكد هذه الحقيقة بكل المقاييس.

واشار الدردري الى ان ادراج سورية في تقرير التنافسية الدولية للمرة الاولى يعكس التوازنات الاقتصادية الكلية التي حققتها الاقتصاد السوري خلال الفترة الماضية والتطور الذي شهدته في العديد من القطاعات.

ويحدد معاييرها السوق المعرفي والتقني والهيزرة التنافسية والانتاجية العالية. ومن اهم ما تحقق في العام الماضي على الصعيد الاقتصادي استقرار سعر الليرة السورية وتوحيد سعر الصرف وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الامريكي مقابل ربطها بسلة من العملات مثل اليورو والدولار والجنيه والين الياباني بنسب متناسبة وحماية قيمة الليرة من تقلبات اسعار الصرف العالمية وارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 5.1 بالمائة وهي اعلى من النسبة المقررة في الخطة الخمسية العاشرة والناتج المحلي الاجمالي الى نحو 1213 مليار ليرة سورية وارتفاع معدل النمو غير النفطي الى 6.7 بالمائة وارتفاع اجمالي الصادرات السورية الى 505012 مليون ليرة سورية واجمالي المستوردات 531324 مليون ليرة سورية وانخفاض عجز الميزان التجاري من 860 مليون دولار عام 2004 الى 520 مليون دولار عام 2006 وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام نفسه الى 64049 بالعملة السورية وانخفاض معدل البطالة الى 8.1 بالمائة حسب احصائيات المكتب المركزي للاحصاء. ووصل حجم المشاريع المشملة بقانون الاستثمار رقم 10 وتعديلاته العام الماضي الى 703 مشاريع تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية بتكلفة استثمارية قدرها 470143ر6 مليون ليرة سورية منها بالقطع انشئي 344134 مليون ليرة سورية وهي تشكل ما نسبته 18.4 بالمائة من اجمالي عدد المشاريع المشملة خلال الفترة -1991 2006 والبالغة 3824 مشروعا ووصل عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية او التي تضم شركاء عربا او اجانب بتكاليف استثمارية 123 مليار ليرة سورية اي ما نسبته 29.2 بالمائة من اجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة خلال الفترة من 1991 - 2006 والتي وصلت الى 222 مشروعا بتكلفة استثمارية وصلت الى 356 مليار ليرة سورية وبلغ

## تلوث

في وسائل النقل الخاصة، ولكنه مازوت صديق للبيئة ومستوف لشرط الحفاظ عليها وعلى الصحة العامة وكذلك يستخدم البنزين الخالي من الرصاص. وعليه، ما رأيكم لو طبقنا قول ان "العقل السليم في الجسم السليم" الذي لا يمكن ان يكون سليما إلا في بيئة سليمة وصحية، عبر البدء باستيراد محروقات مستوفية للشرط البيئية والصحية، والتدقيق الأكثر حزماً بإجراءات معاينة السيارات والليات التي تعيث بدخانها المنبعث تلويثاً للجو والبيئة، خاصة وان عدد المركبات في سوريا إزداد في عام 2005 الى 5 - 6 أضعاف وهي تشكل ما نسبته 60% من تلوث الجو. والامر نفسه ينسحب على المعامل التي تنفث دخانها الملوث للجو والبيئة المضر بالصحة العامة في جميع أنحاء الوطن.

ومعالجة تلوث الجو والبيئة والإضرار بالصحة العامة لا يتوقف عند زيادة نسبة المساحات الخضراء وتشديد الرقابة على أنواع المحروقات المستخدمة وحسب، بل من الضروري، في الوقت نفسه، التبرع في مشروع مترو دمشق الذي دخل حيز إستدراج العروض وهو مشروع لا تنحصر ايجابيته في الحفاظ على البيئة والصحة العامة بل له ايجابية أخرى هي التخفيف من حوادث السير التي يذهب ضحيتها الكثير من المواطنين إضافة الى دوره المباشر في التخفيف من مشكلة إزدحام السير الخانق في دمشق.

تري هل يكتب لنا أن نعيش ونرى عودة الياسمين الدمشقي الى دمشق بدل البحث عنه "كمن يبحث عن ابرة في كومة قش"، وهل نعيش الى يوم تتوفر فيه شروط العيش في بيئة صحية؟.

ربيع أنور

## لطفى: سوريا تتجه الى مرحلة جديدة من التعاون مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية

الاجتماعي وأنظمة التقاعد وطرق استهداف الفقراء والمناهج المدرسية وآليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وسوق سندات الخزينة وتقويم القطاع المالي، بالتعاون مع "صندوق النقد الدولي".

وقدم المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، جوزيف سابا، لمحة تعريفية عن "البنك" لصانعي القرار في سورية، لافتاً الى ان "البنك" يمكنه ان يسهم كثيراً في مسيرة الاصلاح الاقتصادي مضيفاً ان له العديد من الأدوات لإيجاد صيغة مشتركة للتعاون مع سورية.

وأقيمت ورشة العمل بناء على طلب الحكومة السورية، بهدف اطلاع كبار صانعي السياسات في سورية على رسالة "البنك" وهيكلية وعملياته، مع التركيز على دوره كشريك لسورية في نموها الاقتصادي.

## بنك عودة سورية يطلق قرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن ان تكون مدة تسديده من سنة واحدة حتى خمس سنوات وبدفعات اما شهرية واما كل 3 شهور وبالليرة السورية فقط.

واشار الى ان القرض موجه لاصحاب المهن من قطاعات الاطباء والصيدليات والمختبرات الطبية والمهندسين ومجلات التجميل والحلاقة ومختبرات واستوديوهات التصوير والحرف اليدوية والورش والصناعات الصغيرة مع اشتراط خبرة 3 سنوات لطالب القرض من كافة المهن السابقة عدا الحرف المهنية واليدوية والورش والصناعات الصغيرة التي يطلب منها خبرة 5 سنوات.

## بنك سورية والخليج يبدأ نشاطه رسمياً

واعدة ومبشرة. واذف ان نتائج عمل المصارف الخاصة في السوق السورية جيدة وتعمل بشكل سريع جدا على فتح فروع كثيرة وهذا شيء يبشر بالخير فسورية بلد كبير ويتحمل المزيد من المصارف لافتا الى ان قرار الحكومة السورية الذي اتخذته بتأسيس مصارف خاصة يعتبر قرارا جريئا ومهما ويعتبر تقدما كبيرا في مسيرة التنمية التي تعيشها سورية. وشار رئيس مجلس الإدارة الى ان البنك قام بضاعفة رأسماله الى 60 مليون دولار وهو ما يلبي حاجات البنك في هذه المرحلة للاستفادة من الفرص

تتميز سوريا، والبلدان المحيطة بها، بمناخ خلاب وتعاقب الفصول الاربعة، ومن جملة ما تعرف به العاصمة السورية، كميزة، الياسمين الدمشقي الذي كتب فيه الشاعر الراحل نزار قباني قصيدة. ولحسن الحظ مازالت الفصول الاربعة تتعاقب على سوريا ولكن، لسوء الحظ، الياسمين الدمشقي في طريقه الى الإنقراض وما بقي منه سوى قصيدة نزار قباني. وسوء الحظ لا يتوقف عند هذا الحد، بل تجاوزه نحو التغلب على حسنه، أي التغلب على تعاقب الفصول الاربعة، فزائر العاصمة السورية، دمشق، تستقبله سحابة كثيفة من الغازات الملوثة للبيئة بفعل الدخان المنبعث من وسائل النقل العام والخاص العاملة على محروقات (مازوت، بنزين غير خال من الرصاص) غير مستوفية لشرط المحافظة على البيئة.

قد يكون مبرراً استخدام المازوت في وسائل النقل، خاصة العامة منها، نظراً لتدني كلفته نسبة الى البنزين، وما يحمله ذلك من رخص لكلفة النقل.

ولكن لايعني ذلك، على الاطلاق، ان تتحول دمشق الى عاصمة للمازوت والبنزين غير الصديقين للبيئة، فالحفاظ على البيئة تبقى اولوية كونها اساس الحفاظ على الصحة العامة، وبالتالي من غير المبرر التضحية بهما، لصالح الملوثات.

لا يعني ما تقدم انه ضد التخفيف من كلفة تعرفة النقل اوسعر المحروقات، ولكن بين الحفاظ على البيئة والصحة العامة واستخدام المحروقات بشكل غير صحي يبقى الخيار الاول والاخير لصالح الإنسان وحقه بالعيش في بيئة صحية. وهذا الامر ليس مستحيل التحقيق ففي الكثير من دول العالم يستخدم، مثلا، المازوت حتى

### دمشق - الاعمار والاقتصاد

أعلن وزير الاقتصاد السوري، عامر لطفى، ان بلاده تتجه الى مرحلة جديدة من التعاون المعمق مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية، في إطار توجيهها للانفتاح على العالم الخارجي، مقللاً من أهمية الفكرة السائدة عن "البنك" أنه يفرض شروطه على الدول التي تتعاون معه، مؤكداً ان التعاون يجري "في شكل متساو ويقوم على الاحترام المتبادل".

وتحدث لطفى في افتتاح ورشة العمل التعريفية التي اقامها البنك الدولي حول مهماته وآليات عمله والخدمات التي يقدمها، بناء على طلب الحكومة السورية، بمشاركة ممثلين من مؤسسات الدولة.

وبعد ان اشار لطفى الى التجارب "المثمرة" مع "البنك" في مجالات اقتصادية واجتماعية وعلمية مهمة، أكد ان بلاده بصدد توقيع مذكرة تفاهم اوسع مع البنك للسنوات الثلاث المقبلة،

أعلن بنك عودة سورية عن اطلاق قرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم تطوير المشاريع الموجهة لاصحاب الحرف والمهن الحرة والمنشآت الذين تتراوح اعمارهم بين 25 و 55 سنة.

وتحدثت حاكم مصرف سورية المركزي اديب ميباله خلال المؤتمر الصحفي فأشار الى توسع القطاع المصرفي في سورية مع دخول 7 مصارف خاصة ومصرفين اسلاميين الى جانب الترخيص لسبع شركات ومكتبين لرقابة العملات الاجنبية والى حرمة التشريعات التي مهدت لذلك مؤكدا أهمية دور المشروعات الصغيرة المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية

أطلق بنك سورية والخليج نشاطاته الرسمية في السوق السورية برأس مال يقدر بحوالي 60 مليون دولار اميركي وذلك بعد افتتاح المقر الرئيسي للبنك في دمشق.

واكد رئيس مجلس ادارة البنك سعود جوهري حيات في تصريح له ان المناخ الاستثماري في سورية مشجع جدا خاصة بعد التسهيلات التي منحتها القوانين والتشريعات الجديدة للمستثمرين الامر الذي انعكس ايجابا على العملية الاستثمارية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الى السوق السورية المليئة بالفرص الاستثمارية كونها سوقا



## صناعة الغاز الطبيعي والنفط تشهد مستقبلاً واعداً

### تقرير اقتصادي: 94 مليار دولار الاستثمارات في صناعة النفط في العالم العربي

تبادل الخبرات والتجارب بين الشركات النفطية بما يساهم في تعزيز قدرتها على تذليل الصعوبات والتحديات التي قد تواجه عملية انجاز تلك المشاريع الواعدة ويجعلها قادرة على تحقيق اهدافها في تزويد الاسواق العالمية بالوقود النظيف.

وذكر التقرير ان اوضاع اسواق النفط العالمية شكلت خلال الاعوام الثلاثة الماضية تحدياً كبيراً امام اوبك حيث دفعت سعر النفط لارتفاع نحو ثلاثة اضعاف، وازداد التقرير ان اوبك كانت تسعى دائماً الى الوصول الى سعر مستهدف يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء وهو 25 دولاراً للبرميل الا انه نظراً لتذبذب هذه الاسعار لم يعد هناك سعر رسمي مستهدف في الوقت الراهن، مشيراً الى اعلان المنظمة اجراء عمليتي خفض في الانتاج واحدة عند نهاية عام 2006 والاخرى في فبراير الماضي.

وعزا التقرير اسباب ارتفاع النفط في السوق العالمية الى نمو الاقتصاد العالمي والطلب المتزايد في الدول الاسيوية ومواسم فصل الشتاء التي يزيد فيها الطلب اضافة الى الاجواء الجغرافية وسياسية في العراق وايران وروسيا ونيجيريا وفنزويلا والتي لا تزال سلبية بصورة عامة.

وكانت الوكالة الدولية للطاقة قدر حذرت من ان السوق سيشهد نمواً قوياً في الطلب على المنتجات المكررة بزيادة تصل الى 1.6 مليون برميل يومياً.

2003 ليصل الى 111 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020.

واشار التقرير في هذا الشأن الى ضرورة تطوير الصناعة النفطية في العالم العربي وزيادة المشاريع الاستثمارية الجديدة لمواجهة النمو المتواصل في معدل استهلاك العالم من النفط وخاصة البلدان النامية التي يتوقع ان ينمو فيها الطلب على النفط ومشتقاته بشكل رئيسي وفي مقدمتها الصين والهند.

واوضح التقرير ان الدول العربية تملك مقومات اساسية تمكنها من انجاح المشاريع الاستثمارية من بينها تمتعها بوجود احتياطات كبيرة مؤكدة من النفط الخام كافية لتشغيل المصافي الجديدة لسنوات طويلة قادمة وبنية تحتية واسعة وشبكات خطوط انابيب وموانئ تحميل، فضلاً عن تراكم الخبرة في إدارة وتشغيل وصيانة مثل هذه المنشآت.

واضاف التقرير ان قرب المنطقة العربية من الاسواق الرئيسية لاستهلاك النفط ومشتقاته بعد ايضا ميزة اضافية لانجاح تلك المشاريع الباهظة التكاليف، موضحاً ان هذه الميزات نادراً ما تتوفر في مناطق اخرى من العالم.

ويقدر احتياطي النفط بالدول الأعضاء باوبك بحوالي 649.8 مليار برميل في عام 2004 اي ما يعادل 58.8 في المائة من اجمالي الاحتياطات العالمية البالغة 1105 مليار برميل. ودعا التقرير الدول العربية الى



والتقارير السابقة وبمواصفات سلامة وامان اكثر تطوراً.

ونذكر التقرير ان المملكة العربية السعودية تتجه من خلال "مبادرة الغاز" التي اطلقتها مؤخراً "الى استثمار احتياطياتها الضخمة من الغاز ومد شبكة مترامية الاطراف من انابيب الغاز لتلبية حاجاتها واقامة مشاريع صناعية متكاملة ومحطات كهربائية ومصانع بتروكيماوية باستثمارات تقدر بنحو 25 مليار دولار.

واشار التقرير الى ان الدول العربية تمثل محور استثمارات الغاز الطبيعي الضخمة لما تمتلكه من احتياطي كبير يصل الى 53.4 تريليون متر مكعب اي نحو ثلث الاحتياطي العالمي البالغ نحو 182 تريليون متر مكعب.

ذكر تقرير اقتصادي ان صناعة الغاز الطبيعي تشهد مستقبلاً واعداً في العالم العربي نظراً لزيادة وتيرة الطلب العالمي المتزايد على الغاز وتطور تقنيات معالجته وتحويله الى سواكل.

وقال التقرير الصادر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبتروكيمياويات ان الغاز الطبيعي يحتل المرتبة الثانية لمصادر الطاقة في العالم بعد النفط حيث تبلغ حصة الغاز في مزيج الطاقة العالمي نحو 26 في المائة ويقدر استهلاكه عالمياً حالياً بنحو 2.8 تريليون متر مكعب والتي سترتفع بحلول عام 2030 الى نحو 4.7 تريليون متر مكعب.

واوضح التقرير ان اسواق الطاقة اولت اهتماماً متزايداً بالغاز الطبيعي نظراً لكونه وقود نظيف وزيادة احتياطياته لانه شريك اساسي في صناعات البتروكيماوية، كما يستخدم كوقود رئيسي في محطات توليد الطاقة الكهربائية وتوليد المياه.

واضاف التقرير ان تكنولوجيا تطوير تسهيل الغاز استخدمت لأول مرة في العالم العربي قبل 43 عاماً في الجزائر ثم أصبحت تستخدم بعد ذلك في قطر والامارات ومصر وليبيا وسلطنة عمان، مشيراً الى ان عملية تحويل الغاز الى سائل يسهل من نقله من خلال خفض تكاليف انابيب نقل الغاز العابرة للحدود والبحار، اضافة الى نقله بناقلات عملاقة تتجاوز حمولتها 200 الف طن بسعر يقل بنحو 20 في المائة

## "سما دبي" تبدأ أعمال الإنشاء في "دبي تاورز - الدوحة" بتكلفة 2.3 مليار ريال قطري

فحوصات هندسية متواصلة وعالية الدقة خلال مختلف مراحل الإنشاء لضمان أعلى مستويات الجودة ضمن كافة أعمال المشروع.

وتحرص "سما دبي" من خلال هذا المشروع على دعم جهود الحكومة القطرية التي تركز على تطوير مشاريع البنية الأساسية خلال السنوات المقبلة، بما في ذلك المشاريع السياحية، والشقق السكنية والمرافق التجارية.

لذا فإن هذا المشروع سيساهم في دعم خطط قطر الطموحة لتطوير القطاع السياحي، والتي تستهدف تحويل مدينة الدوحة إلى وجهة مثالية للأعمال والسياحة، من خلال ضخ استثمارات بقيمة 15 مليار دولار في القطاع السياحي، كما تسعى الدوحة لاستقطاب أكثر من مليون ضيف فندقي في العام 2010 من خلال تعزيز الاستثمارات في السياحة وقطاع الأعمال، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الطلب على المشاريع العقارية عالية الجودة ومشاريع البنية الأساسية المتطورة.

يذكر أن قطر تسجل نسب نمو عالية في الناتج الإجمالي المحلي، حيث بلغت نسبة النمو 24 بالمائة في عام 2006، الأمر الذي أدى إلى تحقيق مستويات نمو غير مسبوقة في قطاع التطوير العقاري مدفوعاً بالطفرة الاقتصادية والزيادة المستقرة في التعداد السكاني.

فضلاً عن منطقة مخصصة للمبيعات والتسوق، وفندق راقي. وتتكامل مكونات البرج مع تشكيلة واسعة من المرافق والتسهيلات المتطورة المخصصة للشركات، بما في ذلك مرافق الترفيهية والترفيه، ومركز صحي، صالة رياضية، ومطاعم، وطوابق مخصصة لوقوف السيارات، إلى جانب خدمات الامن ونظام الصيانة على مدار اليوم، ومركز الأعمال المزود بأحدث تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والربط الشبكي عالي السرعة.

واضاف فريديوني: "نحن ملتزمون بتسليم المشروع وفق الجدول الزمني المحدد، وفي نفس الوقت نحن حريصون على ان يتم ذلك بجودة عالية تتوافق طموحات المستثمرين والمستفيدين من المشروع ليصبح بعد إنجازه تحفة معمارية تضيء سماء الدوحة، وتضيف المزيد من التالقي إلى هذه المدينة التي نجحت في ترسيخ سمعتها الطيبة كواحدة من اسرع المدن نمواً على مستوى المنطقة".

تستخدم "سما دبي" أحدث الوسائل التقنية وأفضل مواد وطرق البناء الحديثة بهدف ضمان تطبيق ارقى المعايير العالمية في تطوير المشروع، وذلك بهدف ضمان كفاءة وفعالية عمليات الإنشاء وجودة المنتج العقاري. هذا بالإضافة إلى أنه سيتم إجراء



مرحلة تنفيذ المشاريع المختلفة. وقد تم تصميم "دبي تاورز - الدوحة" بحيث يوفر تشكيلة متكاملة من الخدمات والتسهيلات للشركات ومؤسسات الأعمال التي ستستخذ منه مقراً لها في قلب منطقة الأعمال الجديدة في مدينة الدوحة. وسيساهم المشروع الذي يتوقع ان يبلغ ارتفاعه 435 متراً في إثراء التنوع العقاري في الدوحة، وتعزيز الطابع العالمي للمدينة، كما سيساهم في تلبية مستويات الطلب المرتفعة على المساحات المكتبية ذات المواصفات العالية والشقق السكنية

وسيمثل لدى إنجازها أحد أبرز المعالم المعمارية في قطر.

من جانبه قال فرحان فريديوني، رئيس مجلس إدارة "سما دبي": "حرصت "سما دبي" على الاستثمار الأمثل لكافة الامكانيات والموارد لضمان تنفيذ أعمال البنية الأساسية في مشروع "دبي تاورز - الدوحة" وفق ارقى المعايير العالمية في انظمة البناء والانظمة البيئية. إذ أننا ملتزمون بأن تتوافق العمليات التي نقوم بها في مشاريعنا مع الاعتبارات البيئية والاقتصادية التي نضعها في مقدمة اولوياتنا في

وتبدأ الأعمال في مشروع "دبي تاورز - الدوحة" بعد إنجاز دراسة متكاملة للتأثير البيئي، وافق عليها بشكل مبدئي المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية في قطر، حيث تغطي دراسة التأثير البيئي كافة الأعمال والإجراءات المتعلقة بالتصميم وخدمات البناء والأعمال الهندسية في البرج، وهذه الدراسة تؤكد حرص والتزام "سما دبي" على تطبيق معايير عالية للحفاظ على البيئة في جميع مراحل تطوير مشاريعها.

يقع مشروع "دبي تاورز - الدوحة" على الخليج الغربي لمدينة الدوحة،

## الاستثمارات في "دبي لاند" مرشحة لتجاوز 17 مليار دولار خلال 18 شهراً

معلماً معيارياً متميزاً في سماء دبي، كما ستساهم في تعزيز جاذبية مشروع دبي لاند، وأضاف: "تتمتع مؤسسة جريت ويل" بسجل حافل من الإنجازات في تطوير هذا النوع من المشاريع حول العالم، ونحن سعداء كون دبي لاند سيكون مقراً لهذه التحفة الفنية والسياحية الفريدة في نوعها".

وتتوقع مشاريع دبي لاند لتشمل كافة مجالات الترفيهية والترفيهية في مناطق الألعاب إلى مشاريع التعليم الترفيهية والسياحة البيئية ومراكز التسوق والمطاعم والمرافق السياحية المتطورة. ومن المتوقع ان يلعب دبي لاند دوراً حيوياً في تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي المستوى للسياحة والترفيه العالمي والمتوقع ان يستقطب قرابة 15 مليون سائح بحلول عام 2010.

حوله.

وتحظى العجالات العملاقة في المدن الترفيهية الكبرى بشعبية كبرى، باعتبارها إحدى أفضل الطرق لمشاهدة واستكشاف المدن الموجودة فيها، ويسعى المسؤولون في إمارة دبي لأن تصبح العجلة الجديدة العملاقة إحدى أبرز وجهات جذب السياح والزوار في دبي، باعتبارها تستقطب العائلات والاصدقاء والسياح للاستمتاع بمشاهد رائعة خلال رحلة ممتعة وفريدة في نوعها تستمر لمدة 30 دقيقة. هذا ويتوقع أن تستقطب عجلة دبي العملاقة مليوني زائر سنوياً، مما سيعزز من مكانة دبي والمنطقة كوجهة سياحية متميزة على المستوى العالمي.

وقال سالم بن دسمال الرئيس التنفيذي لدبي لاند: "نحن على ثقة تامة من أن عجلة دبي العملاقة ستتمل

بالاشتراك مع متحف التاريخ الطبيعي البريطاني، مدينة رياضية متكاملة تضم ملاعب عالمية المستوى بها فيها ملعب يستوعب 60 ألف مشاهد، عجلة دبي الدوارة (على غرار عجلة لندن) ومجمع إسلامي للثقافة والعلوم ومول أوف اربايا الذي يعد أكبر مركز للتسوق في العالم إلى جانب عوامل جذب أخرى تلبية متطلبات مختلف أفراد العائلة، حيث من المرتقب البدء بأعمال عجلة دبي ضمن مشروع عجلة دبي العملاقة قريباً، الذي سيتكلف 250 مليون درهم (69 مليون دولار أمريكي) لإقامة عجلة دوارة عملاقة ترتفع بعلى 185 متراً، حيث ستشكل هذه العجلة عنصراً أساسياً ضمن أبرز عناصر الجذب في دبي لاند، كما ستوفر العجلة التي يتوقع أن يتم إنجازها أوائل عام 2009، رحلة مثيرة للزوار ومشاهد بانورامية لدبي وما

اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وافاق النمو الضخمة للقطاع السياحي في البلاد.

واشار إلى أن العديد من المستثمرين المهتمين قدموا تعهدات استثمارية تفوق بكثير ما كان متوقفاً عند إطلاق "دبي لاند" قبل عامين، حتى أن بعض المشاريع شهدت تنافساً من قبل المستثمرين، الأمر الذي أتاح لنا فرصة المفاضلة فيما بينها واختيار الأفضل منها ضمن خططنا الاستراتيجية لتحويل "دبي لاند" إلى وجهة متكاملة للسياحة العائلية تجتذب الزوار من مختلف أنحاء المنطقة والعالم.

وقال: "سيضم مشروع "دبي لاند" الجاري تنفيذه 12 حديقة ترفيهية تخصصية متنوعة، بما فيها حديقة مائية تعد ضمن الأكبر من نوعها في العالم بالإضافة الى عالم الديناصورات

الآن، وتقدر الاستثمارات في المشاريع الجديدة الجاري دراستها حالياً والتي قدم مستثمرون تعهدات بشأنها بما يتراوح بين 27-30 مليار درهم.

وأشار إلى أن "تطوير" التي تم اطلاقها أخيراً لإدارة عدد من الشركات والمشاريع التابعة لـ "دبي القابضة" قامت بتكوين وحدة متكاملة لتقديم خدمات النافذة الواحدة للمستثمرين في "دبي لاند"، بما في ذلك إصدار التراخيص وإنجاز المعاملات الرسمية، ومختلف الخدمات الأخرى.

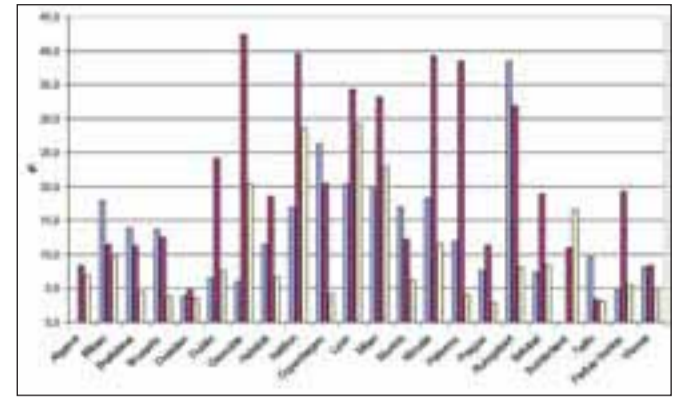
واضاف الرئيس التنفيذي لشركة "تطوير" بقوله: "يجسد الاهتمام غير المسبوق بالمشاريع التي يتضمنها "دبي لاند" الجاري تطويره في دبي كأكثر مشروع للترفيه العائلي في منطقة الشرق الأوسط، الثقة الكبيرة للمستثمرين المحليين والخليجيين والدوليين بقوة ومتانة

توقع الرئيس التنفيذي لشركة "تطوير" التي تملك وتدير مشروع "دبي لاند" سعيد المنطق، أن يرتفع إجمالي الاستثمارات في مشروع "دبي لاند"، الذي يمتد على مساحة 3 مليارات قدم مربع، الجاري تطويره في دبي حالياً إلى أكثر من 65 مليار درهم (نحو 17.7 مليار دولار)، خلال الأشهر الـ 18 المقبلة، مع إطلاق عشرات المشاريع الجديدة، التي وصل العديد منها بالفعل إلى مراحل متقدمة من الدراسة، ومن المقرر إصدار الموافقات عليها تباعاً خلال الفترة القريبة المقبلة.

وقال المنطق: "ارتفع حجم الاستثمارات في المشاريع الـ 26 التي تعهد بتنفيذها مستثمرون من دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي ومستثمرون دوليون ضمن "دبي لاند" إلى 35 مليار درهم حتى



## مؤشرات ... مؤشرات



## 801 مليار دولار أميركي

إجمالي الواردات والصادرات في الصين بين شهري كانون الثاني وأيار الماضيين، وبحسب إحصاءات الجمارك بلغ حجم الواردات والصادرات 165.65 مليار دولار في أيار.

## 1.20 تريليون برميل

احتياطيات النفط العالمية المؤكدة في نهاية العام 2006، وقالت شركة بي.بي. في تقريرها الاحصائي السنوي لصناعة الطاقة في العالم إن الاحتياطيات تراجت مقارنة بنهاية 2005.

## 0.3 في المئة

نسبة ارتفاع اسعار المستهلكين في فرنسا في أيار، وقال مكتب الإحصاء الوطني الفرنسي (إنسي) إن اسعار المستهلكين ارتفعت بنسبة معتدلة ليبلغ التضخم السنوي 1.1 في المئة.

## 1.4 في المئة

نسبة ارتفاع مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة في أيار، وبذلك تكون المبيعات قد انتعشت بنسبة أكبر من المتوقع إذ تجاهل المستهلكون ارتفاع اسعار البنزين وزادوا انفاقهم.

## 1.31 مليار دولار

عجز الميزان التجاري التونسي خلال الأشهر الخمسة الماضية، وتطورت الصادرات خلال هذه الفترة الى 6.21 مليارات دولار، مقابل نمو الواردات الى 7.53 مليارات دولار.

## 6.65 مليارات دولار

اجمالي ما تديره شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول "كامكو"، وهي ستضيف نسبة 10% لذلك نهاية العام الجاري و15% العام المقبل، وستفتتح وحدة لها في أبو ظبي.

## 190 مليار ريال

حاجة السعودية لمشاريع كهرباء حتى العام 2015 خصوصاً في مجال التوزيع والتشغيل والنقل، وستوفر خطة وضع تشريعات للاستهلاك من تكاليف خدمة الكهرباء.

## 18 مليار دولار أميركي

يتوقع أن تتفهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال العام الحالي على قطاع تكنولوجيا المعلومات، بزيادة 11 في المئة عن العام الماضي.

## الاقتصاد التركي رقم 17 في العالم .. ونمو الناتج المحلي 500 مليار دولار عام 2010

## أنقرة - أحمد ديري

يعد الاقتصاد التركي من الاقتصادات الكبرى في العالم فهو يحتل المرتبة 17 كأكبر اقتصاد على مستوى العالم. وقد استطاعت تركيا من رفع الناتج الاجمالي الى 400 مليار دولار في عام 2006 وهذا ما يعني بأن ناتجها الاجمالي قد شهد نمواً بنسبة 6.1% فيما يتوقع ان يصل الى حدود 500 مليار دولار بحلول عام 2010. وتعمل تركيا حالياً على تشجيع الاستثمار فيها الا انها "مازالت في مرحلة المهد"، كما يقول رئيس وكالة تشجيع الاستثمار التركية التابعة لرئاسة الوزراء التركية، الباسلان كوركماز، حيث تم تأسيس هذه الوكالة منذ 6 اشهر فقط وهي تبذل جهوداً كبيرة للتعريف بالفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة. وحالياً أصبحت تركيا احدى محطات الاستثمار العالمي حيث نجحت في عام 2006 بجذب استثمارات اجنبية مباشرة تقدر بنحو 19.8 مليار دولار مقارنة بـ 3.4 مليار دولار في عام 2004.

كما تمكنت تركيا من جذب ما يزيد على 14 الف شركة برؤوس اموال اجنبية خلال عام 2006 مقارنة بـ 5 الاف شركة في عام 2004. هذا التوسع يستلزم توسع في البنى التحتية من هنا خصصت الحكومة التركية مبلغ 130 مليار دولار للاستثمار في مشروعات الطاقة في السنوات المقبلة كما تسعى الحكومة الى التحول الى مركز اقليمي للطاقة من خلال بناء شبكة خطوط انابيب لنقل النفط والغاز الى اوروبا من اسيا الوسطى على ان يكون القطاع الخاص هو من يقوم بجميع تلك الاستثمارات.

تعتبر الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي حققتها تركيا في السنوات الاخيرة مفاجأة خاصة بعد ان اعتبر المعلقون الاقتصاديون ان ضعف الاقتصاد التركي للعائق الأكبر امام انضمامها الى الاتحاد الاوروبي. فقد حقق الاقتصاد التركي في السنوات الاربعة الاخيرة سلسلة من الإنجازات التي لم تكن في حساب المعلقين الاقتصاديين، حيث نجح في الخروج من علق الركود بعد الإزمة الاقتصادية التي عصفت به بداية الالفية الثانية. وفي هذا الإطار تأتي عملية إعادة هيكلة بنيته التحتية ورفع قدراته التنافسية على الصعيد الدولي، بالإضافة



وفيما يتعلق بصادرات تركيا قال وزير الدولة التركي كورساد توزيرين، إن الصادرات التركية ارتفعت بنسبة 19.9 في المئة خلال الشهر الجاري لتصل الى 6.496 مليار دولار. وأضاف الوزير للمرة الأولى ستقرب الأرقام الشهرية للصادرات من سبعة مليارات دولار في ايلول الفائت. وسيكون هذا رقماً قياسياً في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة رغم كل الصعوبات. كما قال الوزير المسؤول عن التجارة الخارجية أنها ارتفعت خلال الاثني عشر شهراً الاخيرة الى أكثر من 72 مليار دولار. وأضاف أن العجز التجاري يمثل ما بين 20 و 22 في المئة من إجمالي حجم التجارة الخارجية.

وفي الوقت الذي تحقق فيه بورصة اسطنبول أرقاماً قياسية للمرة الثانية على التوالي، يتوقع المراقبون إزدياد ثقة المستثمرين في الاقتصاد التركي إثر بدء مفاوضات الانضمام بين أنقرة والاتحاد الاوروبي. وعلى صعيد العلاقات التركية الألمانية تشكل تركيا تربة خصبة للاستثمارات الألمانية المباشرة. فهناك عدد من شركات صناعة السيارات والانسجة وصناعات الادوية ومستحضرات التجميل التي تملك خطوط إنتاج في المدن التركية. كما لا يقتصر الوجود الألماني على الشركات الضخمة والبنوك فحسب، بل أن الشركات المتوسطة الحجم التي تشكل عماد

سلسلة من الشروط التي اضطرت حكومتها الى القبول بها مثل تحرير الاقتصاد من أجل إعادة كسب ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في قوة وعافية الاقتصاد التركي. وتأتي هذه الطفرة التي حققها الاقتصاد التركي في السنوات الاربعة الاخيرة، لتشكل مفاجأة للمراقبين الاقتصاديين، وذلك بعد ان ساد إجماع عام في قطاع الاقتصاد العالمي على أن ضعف البنية التحتية للاقتصاد التركي وضعف قدراته التنافسية يمثلان العائق الأكبر أمام بدء المحادثات الرسمية لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي. بعد أقل من أربع سنوات على بدء إجراءات الإصلاح الجذري التي اتخذتها الحكومة التركية للخروج من الازمة الاقتصادية، بدأ الاقتصاد التركي يقطف ثمار هذه الإصلاحات الجذرية حيث حقق في عام 2003 نمواً في إجمالي الناتج القومي وصل الى نسبة 9.9 بالمئة. كما حقق نمو في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي وصل الى نسبة 4.7 بالمئة عام 2004 و 5 بالمئة في عام 2005.

و بعد الازمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا في عام 2001 أشار صندوق النقد الدولي في معرض تشخيصه لنقاط ضعف الاقتصاد التركي إلى "ضرورة استقرار الإطار المؤسساتي التركي بصورة عامة، والإقتصادي بصورة خاصة." وفي الوقت نفسه ربط مساعداته المالية لتركيا

تركيا. والانضمام سيمن تركيا من الحصول على تسهيلات وقروض بشروط غير قاسية". وأضافت غورغل أن التحاق تركيا سيكلف الاتحاد الاوروبي مالا يقل عن 5 مليارات يورو، وقد تصل الى 20 مليار يورو لتستوعب تركيا في السنة الاولى.

وحسب قوانين الاتحاد الاوروبي، المعمول بها حالياً، فسوف تتسلم تركيا 4 في المئة من انتاجها القومي كدعم. وستكون هناك جولة جديدة من المفاوضات لرسم وتخطيط ميزانيات مستقبلية بداية عام 2013. ومن الاشتراطات التي على تركيا الالتزام بها، التوصل الى اتفاق سلمي مع اليونان بشأن قبرص. وفي هذا الصدد، قبلت تركيا بقرارات الامم المتحدة لحل النزاع في قبرص ولكن اليونان رفضت الحل الدولي. ومن المهم الاشارة الى أن الاتحاد الاوروبي يضم الآن 25 عضواً، عشرة منهم التحقوا عام 2004 وهي قبرص، جمهورية التشيك، ايسلنديا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالط، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا. وفي عام 2015 ستلتحق البانيا، البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا وصربيا ومونتنيغرو وتركيا.

وفي الوقت الذي تحاول فيه تركيا الانضمام الى الاتحاد الاوروبي مازالت فرنسا تعارض انضمامها للاتحاد الاوروبي وصولاً لحد استخدام حق الفيتو لمنعها من الانضمام حيث أعلنت فرنسا بأنها سوف تستعمل حق الفيتو الذي تتمتع به داخل المجلس الاوروبي، للحيلولة دون إطلاق اي مفاوضات بين الاتحاد الاوروبي وتركيا بشأن اعتماد أنقرة للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) او الانضمام الى منطقة الوحدة النقدية الأوروبية.

واكد مصدر دبلوماسي اوروبي في بروكسل ان فرنسا ابطلت الدول الأوروبية بقرارها الذي يأتي قبل انعقاد قمة رؤساء دول الاتحاد الاوروبي الامر الذي يمثل تشدداً فرنسياً جديداً في التعامل مع إشكالية العضوية التركية للاتحاد. وودع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بعدم اثاره المسألة التركية خلال القمة الأوروبية لكن باريس باتت تشترط موقفاً اوروبياً صريحاً ضد ضم تركيا لمنطقة اليورو مقابل استمرار التفاوض معها في بنود ثانوية أخرى تتعلق بالإصلاح الاقتصادي والإداري.

## مؤتمر منظمة "بيت الناس": ما حصلت عليه الشعوب من حقوق لم يكن منحة من الحكام

حزيران في جمعية مهندسي الجيولوجيا في أنقرة وتناول واقع الانتخابات التركية ومدى تأثير القضية الكردية فيها. كما تناول موقف الاحزاب اليسارية من هذه الانتخابات ومن مسألة القضية الكردية في تركيا.

## البيان الختامي

أصدرت منظمة "بيت الناس" في ختام مؤتمرها البيان الختامي وهذا بعض ما جاء فيه: في العالم الذي نعيش فيه اليوم لم تعد الامبريالية مجرد عامل خارجي بل أصبحت ميزانها كعامل داخلي أكثر وضوحاً... ان النيو ليبرالية هي استراتيجية الاستعمار الجديد للإمبريالية التي تعمل تحت المظلة الأميركية... إن شعب الشرق الاوسط. مثله مثل بقية شعوب العالم، له الحق بالاستقلال وتقرير مصيره ومقاومة الاحتلال الامبريالي.

حقوق الشعوب هي برنامج نضالي والتجربة التاريخية واضحة: اليوم كل هذه الحقوق تسقط واحدة تلو الأخرى. هذه الحقوق التي حققها الشعوب لم تكن هبات من الحكام بل كانت نتيجة لنضال شعوب العالم.

المحور الاول: تناول بشكل اكااديمي تحليلاً للسياسة النيو ليبرالية في منطقة الشرق الاوسط موضعاً للبيانات عملها الاقتصادية وكيفية سيطرتها الاقتصادية على الموارد الطبيعية. وتحدث في هذا المحور عميد جامعة أنقرة والاقتصادي الكندي هنري فلنمير وروشيا لونا اشينيدوا من المكسيك. حيث عرضوا مفهوم النيو ليبرالية والبيانات عملها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

المحور الثاني: تناول واقع منطقة الشرق الاوسط بشكل عام وواقع لبنان بشكل خاص ومدى تأثره بهذه السياسة. وعرض الزميل احمد ديري مدى تأثر لبنان بهذه السياسة خاصة بعد العدوان الاسرائيلي عليه ومشروعها المستقبلي المسمى "الشرق الاوسط الجديد".

ومن ثم تحدث، الاجتماعي والصحافي، جيمس بترس، عن مدى تأثير اللوبي الصهيوني في تشكيل السياسة الخارجية لاميركا موضعاً أن ما يحدث في المنطقة هدفه الاول هو حماية "الدولة الصهيونية" ومن ثم تحقيق المصالح الاميركية.

المحور الثالث: عقد بتاريخ 15



في الجسم الاعلامي حيث بينت انه على الرغم من الدور البارز الذي ظهرت فيه المرأة الصحفية خلال العدوان الاسرائيلي، فإن الصحفية مازالت غائبة عن الحياة السياسية بشكل عام وعن التحليل السياسي والبرامج السياسية بشكل خاص.

المحور الثاني: عقد المحور الثاني بتاريخ 9 حزيران في جامعة أنقرة وقسم الى محورين رئيسيين

العدوان الاسرائيلي الاخير على لبنان كان للزيمية سبباً مراً محاضرة تحت عنوان "المرأة الصحفية خلال العدوان الاسرائيلي" تحدثت فيها عن مدى حضورها المميز خلال هذا العدوان ودورها في تغطية الحرب مما اعطاهم -اي المرأة- حق المساواة في الدفاع عن الوطن بأي طريقة تشاء. وتحدثت مروة عن مدى فاعلية المرأة الصحفية الا انها اظهرت بعض مكامن الخلل الموجودة

عقدت منظمة "بيت الناس"، التركية، مؤتمرها السنوي في مدينة أنقرة وتناول المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية وهي: • واقع المرأة في تركيا ودور المرأة اللبنانية خلال العدوان الاسرائيلي الاخير على لبنان • السياسة النيو ليبرالية في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ولبنان بشكل خاص • الانتخابات التركية وموقف الاحزاب منها.

ودام المؤتمر لمدة ثلاثة ايام حيث قسمت المحاور الثلاثة على هذه الايام. المحور الاول: عقد المحور الاول بتاريخ 8 حزيران وشارك فيه العديد من النساء التركيات اللواتي تحدثن عن واقع المرأة ومعاناتها والضعف الذي تمارس عليها في المجتمع التركي. وبرز ما تحدثت عنه كان موضوع "حقوق المرأة" خاصة ما له علاقة بحق التعلم اذ هناك العديد من الاميات في المجتمع النسائي التركي وخاصة في المناطق الريفية لما تعانيه هذه المناطق من نسبة فقر مرتفعة وذهنية ذكورية متحكمة في تقرير مصيرها ورسم مستقبلها. كما تخلل المحور الحديث عن الوضع



# 1.5 Billion People are Ages 12–24 Worldwide.. 1.3 Billion of Them in Developing Countries

## Overview

There are many young people like Georgia, Simeon, and Van—indeed, more of them than at any time in world history. Each is entering an age fraught with risks and laden with opportunities, not just for them but for their families, their societies, their economies. Together, their experience will determine the quality of the next generation of workers, parents, and leaders. Decisions about developing their skills, about starting on the road to financial independence, and about engaging with the broader civic community will have long-lasting effects that have repercussions far beyond them and their families.

Most policy makers know that young people will greatly influence the future of their nations. Trying to help, they face dilemmas. When primary school completion has gone up so dramatically, thanks to public investment, why does illiteracy seem so persistent? Why do large numbers of university graduates go jobless for months or even years, while businesses complain of the lack of skilled workers? Why do young people start smoking, when there are very visible global campaigns to control it? What is to be done with demobilized combatants, still in their late teens, who can barely read but are too old to go to primary school? Tough questions, these, and there are many more. The answers are important for growth and poverty reduction. This World Development Report offers a framework and provides examples of policies and programs to address the issues.

Decisions during five youth transitions have the biggest long-term impacts on how human capital is kept safe, developed, and deployed: continuing to learn, starting to work, developing a healthful lifestyle, beginning a family, and exercising citizenship. The report's focus on these transitions defines our choice of whom to include as "the next generation." Because they take place at different times in different societies, the report does not adhere to one defined age range, but it takes 12–24 years as the relevant range to cover the transitions from puberty to economic independence.

Young people and their families make the decisions—but policies and institutions also affect the risks, the opportunities, and ultimately the outcomes. Putting a "youth lens" on these policies, the report presents three strategic directions for reform:



- **Opportunities.** Broaden the opportunities for developing human capital by expanding access to and improving the quality of education and health services; by facilitating the start to a working life; and by giving young people a voice to articulate the kind of assistance they want and a chance to participate in delivering it.

- **Capabilities.** Develop young people's capabilities to choose well among these opportunities by recognizing them as decision-making agents and by helping ensure that their decisions are well informed, adequately resourced, and judicious.

- **Second chances.** Provide an effective system of second chances through targeted programs that give young people the hope and the incentive to catch up from bad luck—or bad choices.

### Invest in young people—now

The situation of young people today presents the world with an unprecedented opportunity to accelerate growth and reduce poverty. First, thanks to the development achievements of past decades, more young people are completing primary school and surviving childhood diseases. However, to succeed in today's competitive global economy, they must be equipped with advanced skills beyond literacy; to stay healthy; they must confront new disease burdens, such as sexually transmitted diseases and obesity. Second, lower fertility rates in many countries mean that today's youths will enter the workforce with fewer non-working dependents, and thus fewer to support. If they remain unemployed for long periods, though, they could be a drain on the economy.

### Building on a stronger base of human capital

Because labor is the main asset of the poor, making it more productive is the best way to reduce poverty. This requires enhancing the opportunities to earn money and developing the human

capital to take advantage of those opportunities. Broad-based economic growth is important. So is providing basic education and health care, especially for children—to provide the foundation of basic skills and well-being. Doing both has brought significant progress. Primary school enrollment rates in low-income countries outside China and India rose from 50 percent in 1970 to 88 percent in 2000. Average life expectancy at birth worldwide rose from 51 years to 65 in less than 40 years.

With these advances come new challenges. Further progress requires young people who are more capable and involved. But higher completion rates at primary levels strain the capacity for places in secondary school. Almost all Indonesian children attend six years of schooling, and 80 percent of even the poorest complete primary levels. Then, however, enrollments drop dramatically, especially for the poor. Fewer poor Zambian children enroll to begin with, but they, too, fall off at secondary levels. Girls particularly are left behind, just as they were in the expansion of primary education, except in South America, Eastern Europe, and the former Soviet Union. Even more disturbing, the vast numbers spilling out of primary schools have not learned what they should. Standardized tests—not just for science and technology but for the command of basic skills—show that students in developing countries lag far behind those in the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) countries.

Concerns about the quality and relevance of basic training come just when the demand for advanced skills, such as problem-solving abilities critical for many industries, is increasing. Contrary to what might be expected, the greater availability of skilled and educated workers in a more integrated global

economy may not necessarily lead to falling returns to skills. It may actually boost the demand for skills even further by inducing faster skill-intensive technological change. Investment climate surveys show that more than a fifth of all firms in developing countries as diverse as Algeria, Bangladesh, Brazil, China, Estonia, and Zambia rate inadequate skills and education of workers as a major or severe obstacle to their operations. The private returns to secondary and higher education have been rising, especially in countries that have close to universal primary education.

There are also new challenges in health. Having survived the scourges of childhood, young people confront health threats at a very vulnerable time, initiating sexual activity and entering the age of identity-seeking and risk-taking. In 2005, more than half the estimated 5 million people who contracted HIV worldwide were young people between 15 and 24, the majority of them young women and girls. The economic effect of such devastating diseases can be enormous. In South Africa, HIV/AIDS can reduce GDP growth by as much as a fifth. It is by far the leading cause of death among young people ages 15–29 in Sub-Saharan Africa. In other regions, noncommunicable diseases are now the leading cause of death for young women. Injuries caused by accidents and violence are the leading cause for young men.

Addressing these challenges will affect poverty reduction far into the future for at least two reasons. First, the capacity to learn is much greater for the young than for older people, so missed opportunities to acquire skills, good health habits, and the desire to engage in the community and society can be extremely costly to remedy. Second, human capital outcomes of young people affect those of their children. Better educated parents have fewer,

healthier, and better educated children. In all developing countries, but especially in the low-income regions of South Asia and Sub-Saharan Africa, immunization rates are higher among families whose mothers have some secondary education. These intergenerational effects lift families out of poverty over the long term.

### Seizing the opportunities from a "youth bulge" in the population

The need to address youth issues now is also rooted in demographics—because of the fiscal demands of the sheer number of today's young and their share in the future labor force. Today, 1.5 billion people are ages 12–24 worldwide, 1.3 billion of them in developing countries, the most ever in history. This number will rise but not by much more, because it is fast approaching a plateau as fertility rates decline, producing a "bulge" in the world's population structure. Perhaps as important as this bulge is the diversity in age structures across the world's countries, due to differences in the timing of the fall in fertility rates. For developed countries, this fertility transition occurred so long ago that the bulge is composed of the middle aged, the baby boomers. Their immediate challenge is how to ensure adequate and sustainable old age income support.

A few developing countries, especially those in transition in Europe and Central Asia, mirror developed country age patterns. However, in most developing countries, the number of young people is peaking or will peak in the next 10 years. Others, including all of Sub-Saharan Africa, Afghanistan, Iraq, West Bank and Gaza, and the Republic of Yemen, will not hit the peak for 20 years or more. They have more classically shaped population pyramids with broad bases for the youngest ages, tapering up gradually with age.

These numbers can be a fiscal and economic risk. A recent study estimates the yearly cost per secondary school student in Sub-Saharan Africa to be almost three times that of public cost per pupil in the primary level. Add to that the cost of addressing AIDS and noncommunicable diseases, and financing the fiscal burden, difficult to manage in the best of times, can be a constraint on growth. Moreover, if youth remain unemployed for long periods, as happened when the baby boom occurred in Europe and the United States, this not only wastes human resources—it also risks misaligned expect-

tations and social unrest that could dampen the investment climate and growth.

These large numbers can also be an opportunity. The fertility transition means that many developing countries are in, or will soon enter, a phase when they can expect to see a larger share of people of working age. This expansion of a workforce that has fewer children and elderly to support provides a window of opportunity to spend on other things, such as building human capital. The window of falling dependency rates can stay open for up to 40 years, depending on the rate of fertility decline. Then aging closes it. The good news is that almost all developing countries are still in this window. Of those that entered the window early, some have taken full advantage, and others have not. One study attributes more than 40 percent of the higher growth in East Asia over Latin America in 1965–90 to the faster growth of its working-age population and better policies for trade and human capital development. If countries fail to invest in human capital—which is most profitable for the young—they cannot hope to reap this demographic dividend.

Other poor countries in Sub-Saharan Africa, South Asia, the Middle East and North Africa are about to see the window of opportunity open. If they are to follow the Asian economies' growth path, they need policies and institutions that broaden the opportunities for young people to develop their human capital and use it productively in work. Indeed, the overall skills of the labor force, built largely in childhood and youth, strongly affect the climate for investment in firms. And, where enrollment in post primary education is high, skill shortages, a feature of all developing countries, are lower.

Getting it right today can have huge payoffs for the future because young people, as the next generation of household heads and parents, will have profound impacts on their children. To illustrate, consider Kenya, where AIDS is projected to have very damaging effects on human capital investment because premature parental death weakens the mechanisms for forming it. Reinforcing these effects is the fact that higher expected mortality among young adults in the next generation reduces the family's expected returns to educational investment. Public investment in young people, costly as it may be, is well worth it.

Source: World Development Report 2007



## وزارة الاقتصاد والتجارة و IFC تعقدان ورشة عمل بعنوان "تحسين الاجراءات الادارية للشركات"

ولقد حلت ونظمت الـ IFC الاجراءات ضمن ثلاث مجموعات هي: 1- الترخيص (للاستثمارات الصناعية او السياحية). 2- اجراءات التشغيل (العمل، الرقابة، الجمارك...). 3- اجراءات التموقع (لثراء وتطوير مخطط للاستخدام الصناعي او التجاري).

وإعادة هيكلة الاجراءات المتبعة والهدف منه بشكل اساسي هو تقليص الوقت والكلفة وعدد الاجراءات اللازمة. وفي اطار الرؤية عينها لمفكرة الاصلاحات طلبت وزارة الاقتصاد والتجارة من IFC مراجعة العوائق الادارية امام الاستثمار في لبنان وتزويدها بما هو مطلوب.

## بنك عوده بطل دورة الفوتسال للمرة الثالثة



اعلن بنك عوده ش م ل- مجموعة عوده سادار انه فاز، للمرة الثالثة على التوالي، في دورة الفوتسال التي نظمتها اتحاد موظفي المصارف في لبنان بين 15 آذار و24 أيار في المركز الرياضي لمدسة سيدة الجمهور. شارك في هذا اللقاء السنوي 20

## البنك اللبناني للتجارة يدعم المواهب اللبنانية في "كان"

وعلق رئيس مجلس إدارة بنك "بي.أل.سي" المدير العام ورئيس الجمعية اللبنانية لتنمية الدعم الثقافي شادي كرم على الحدث قائلاً: "يندر دعم المبادرات المماثلة ضمن إطار جهود بنك "بي.أل.سي" الرامية إلى الترويج للثقافة اللبنانية في لبنان والعالم". وأضاف كرم قائلاً: "يفخر بنك "بي.أل.سي" بإسهامه في هذا الحدث الضخم الذي لا يشجع صناعة الفيلم اللبناني فحسب ويشارك في تنوع الثقافة اللبنانية، إنما يروج أيضاً للمواهب الشابة التي تناضل لشق طريقها نحو الساحة الدولية".

تميز الاحتفال السنوي الستون لمهرجان كان الدولي للأفلام هذا العام برعاية البنك اللبناني للتجارة "بي.أل.سي" ومؤسسة السينما اللبنانية "ليان سينما". فبفضل دعم البنك ومساعدته، استطاعت المؤسسة أن تروج أفلاماً لبنانية في قسم "أفلام من العالم" الذي خصص يوماً كاملاً لعرض 8 أفلام لبنانية خلال المهرجان. كما قام بنك "بي.أل.سي" برعاية حفل الاستقبال الذي تلى العروض بحضور ما يزيد على 500 زبون للبنك في فرنسا "بي.أل.سي، فرنسا" ومشاهير وشخصيات هامة.

## "سافر أبعد من الحدود والوقت" مع برنامج "الاستعمال المتكرر" من بنك بيروت

والتي سيتم إعلان رابعها خلال اول اسبوع من اب 2007، وهي تغطي الفترة الممتدة من 26 حزيران لغاية 25 تموز. • الجائزة الثالثة وهي رحلة لشخصين الى لندن، انكلترا، والتي سيتم إعلان رابعها خلال اول اسبوع من ايلول 2007. وهي تغطي الفترة الممتدة من 26 تموز لغاية 25 آب. • الجائزة الكبرى وهي الساعة العالمية IWC Ingenieur والتي سيتم إعلان رابعها خلال اول اسبوع من تشرين الاول 2007. وهي تغطي الفترة الممتدة من 26 آب لغاية 15 ايلول.

اطلق بنك بيروت برنامج الاستعمال المتكرر "REAPeted Usage" الذي يخول جميع حاملي بطاقات الدفع من بنك بيروت الحصول على فرص كبيرة لربح جوائز قيمة لدى استعمالهم المتكرر لهذه المجموعة الكبيرة من البطاقات. وتمتد الحملة الاولى لبرنامج "سافر أبعد من الحدود والوقت" من 1 حزيران حتى 15 ايلول، يخول خلالها اي حامل لبطاقات الائتمان من بنك بيروت الفوز بجوائز قيمة يصل مجموعها الى اكثر من 20 الف دولار اميركي، منها سفرة الى البلاد الاوروبية او ساعة IWC Ingenieur

## مواضيع



قامت الدنيا ولم تقعد عندما قال السيد نصر الله انه لو كان يعلم ان ردة الفعل الاسرائيلية على اسر الجنديين ستكون بهذا الشكل لما قام بعملية الاسر، هذا على فرضية ان العدوان جاء بشكل تلقائي... منذ اغتيال الشهيد رفيق الحريري وصولاً الى أزمة البارد والاكثرية تتهم سوريا بانها تقف وراء الاضطرابات الأمنية وتتهم حلفائها بالتسبب بالانهيار الاقتصادي وبسببهما (بغض النظر عن ورائهما) اصبح المواطن اللبناني يكفر بوطنه وباحثاً عن اي بديل، والترجيح التي طالما اعتبرت نفسها الحامية الاولى عن لبنان الكيان هي نفسها التي تعاني اليوم من الهجرة الاوسع من شبها.

هو لم يعلم... وانتم "تعلمون" .. فصباحا ومساء تحذرون من "السوري" ومن "ادواته" لكن ماذا فعلتم...وماذا ستفعلون لحماية لبنان... حتى الان جواب ان المحكمة تحمي لبنان لم يات ثماره واصبح ما تبقى من اللبنانيين بحاجة الى جواب اكثر اقناعاً. خاصة في ظل غياب رؤية واضحة "داخليا" للهدف النهائي للاكثرية. بعد عدوان تموز امتلات الطرقات بشعار "انا احب الحياة".... السؤال هل نحب الحياة فقط عندما نواجه العدو الاسرائيلي ثم ننفخ ابواق الحرب عند مواجهة الخصم السوري وتهون عندئذ كل التضحيات؟. الا يحق للمعارضة ان تحب الحياة ايضا وتطلب خيارا اخر في التعاطي مع "النظام السوري" واذا كانت الموالات قد ذهبت بعيدا في عداوتها لسوريا فان هذا يعطي ميزة اضافية لحكومة الوحدة الوطنية انما تعطي هامشا للمناورة في التعاطي مع سوريا عن طريق لعبة "الشرطي السيئ والشرطي

الجيد".  
...بعد اقرار المحكمة في مجلس الامن اصبحت لا تتفع سياسة الشعارات والكلام، فمبادرة اليد الممدودة "حكي" والرغبة بالمشاركة "حكي" (المشاركة الحقيقية تعني التعطيل وكان البلد ماشي) ورفض التوطين "حكي" والاعلان اعلاه "حكي"، فمما يستفيد اللاجئ المهاجر من نهر البارد من اعلان ليس فيه غير مايسمعه يوميا في وسائل الاعلام، فلو وزعت تكاليف الحملة الاعلانية على مهجري نهر البارد لربما استطاعت تأمين حد ادنى من كلفة المعيشة لهؤلاء.

**هوامش**

- كم طبيياً نفسياً تحتاج لتغيير لمبة مرققة؟ واحد. ولكن يجب ان تكون اللبة رغبة فعلاً في التغيير (نكتة اميركية).
- كم نابلاً يحتاج لبنان للتصديق على مشروع المحكمة الدولية؟ ولا واحد، لان مجلس الامن يصدق عنه (نكتة معارضية).
- يتميز لبنان بفصوله الخمسة (الخریف، الشتاء، الربيع، الصيف، والسابع) والاخير هو الاجمل (نكتة اكثرية)
- كم عنصر من الجيش بحاجة لضبط الحدود السورية اللبنانية؟ ولا عنصر، لانه كما تقول الاكثرية لن تضبط الحدود مع سورية الا بنشر قوة دولية.
- ما الفرق بين لبنان وطائر الفينيق؟ طائر الفينيق لا يموت إلا ليعيش، ولبنان لا يعيش الا ليموت...

ح.ج.م

## مادة إعلانية

### صاحب فندق النعص الكبير: في السابق كنا نتلقى الدعم من الدولة والان ليس هناك سوى ضرائب ورسوم مرتفعة



بدأت بوقت مبكر مما لا يعطي اي فرصة للحجوزات المبكرة واللاحقة". لذلك يرى شربيه ان: "هذا الوضع الاقتصادي وضعنا في موقف محرج واصبحنا الان، نحن افراد العائلة، نعمل في الفندق في سبيل خفض التكاليف لكن هناك مصاريف متوجبة علينا ولا مهرب منها وهي الضرائب والكهرباء. والدولة غير مستعدة للتنازل عن اي دفعة رغم كل الظروف التي نمر بها او حتى تخفيض ولو جزئي لما هو متوجب علينا. مما يزيد في تفاقم الاعباء".

يبقى للطبيعة سحرها الذي يفوق الوصف في معظم الاحيان. مناظر خلابة، الضباب يحيط بك من كل الجهات بعيداً عن ضوضاء المدينة والابنية المتلاصقة وازدحام حركة المرور. تصل الى فندق النعص الكبير فتتأكد انه مازال في لبنان اماكن يمكن التغني بها سواء من ناحية المناظر الطبيعية او من حيث الخدمة المميزة.

وكمخرج للتخفيف من العبء الاقتصادي الذي تعاني منه منطقة بكفيا اشار شربيه الى خطوة اتخذها اصحاب الفنادق في بكفيا، تمثلت بلقاء "مع البلدية لحثها على اقامة نشاطات ترفيهية في ساحة بكفيا، ولكن للأسف ما من اذان صاغية"، ويصف شربيه "لقد طلبنا من البلدية ان تعطينا ترخيصاً بفتح ملاهي ونوادي ليلية في سبيل اكمال الحلقة السياحية حيث يمكن للسائح ان يستمتع، في النهار، بالمناظر الطبيعية اضافة الى ان لديه برنامج معين لكي يمضي نهاره، ولكن في الليل يشعر السائح بالملل بسبب عدم وجود نواد في المنطقة توفر للسائح امكان ترفيهية بعض الوقت في الليل".

ويقول شربيه "انه رغم الظروف الصعبة الا ان الوضع تحسن قليلا في الاعوام السابقة حيث كانت توجد بعض الحجوزات الا انها الغيت في حرب تموز في العام الماضي، ووصل الامر الى حد ان بعض السفارات الفت حجوزاتها ايضا. ويبدو ان الازمة هذا العام قد

لبنان - الحمراء - شارع منيمنة - بناية الشيخ هاتف وفاكس: 00961 1 746333 / 00961 1 746444 / 00961 1 743796

رئيس التحرير - المدير المسؤول حسن مقلد سكرتير التحرير سيليا مروة

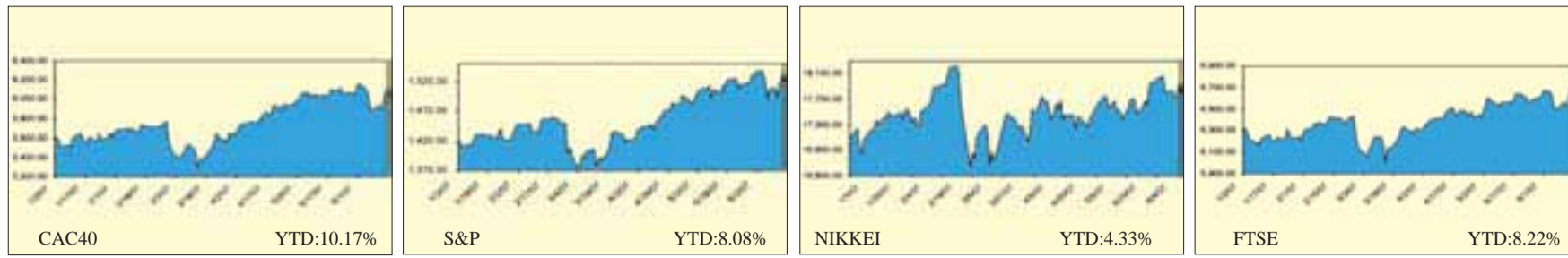
www.immarwaiktissad.com  
e-mail: immar@immarwaiktissad.com  
info@immarwaiktissad.com

الجمهورية العربية السورية دمشق - المزة - شارع العلم د. صباح هاشم هاتف: 00963 11/ 6621851 / 00963 11 / 6615694 فاكس: 00963 11 / 6615694 ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

جمهورية مصر العربية القاهرة مجدي رياض هاتف: 0020 2 / 7452337 ص.ب: 232 - الهرم

التوزيع داخل لبنان، شركة الأواثل للتوزيع - هاتف: 01/666314-5





## أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
<b>Sovereign Debt</b>			
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.86%	100.25
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.89%	99.00
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.90%	102.01
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.12%	101.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	8.19%	103.75
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	8.55%	99.50
R. Lebanon 7	Dec-09	8.12%	97.00
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	8.16%	97.00
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.40%	97.75
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	8.47%	96.50
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.65%	99.38
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.70%	92.75
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.70%	106.75
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.86%	97.38
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.90%	116.00
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	9.02%	93.50
<b>Private Issues</b>			
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	4.44%	100.07
Fransabank 8 1/2	Dec-07	4.91%	101.38
Credit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.86%	99.63
Audi Investment Bank 10.75	May-10	8.18%	106.00
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.76%	98.63
B. Mediterranee 7 5/8	Dec-12	8.08%	97.00

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	16.79	4.9%	21.0	1.6	2,768.4
Solidere (B)	16.76	4.8%	20.9	1.6	403.2
BLC Bank	10.00	0.0%	33.9	8.3	1,967.6
Banque Audi listed	57.50	-2.5%	11.4	1.4	527.8
Banque Audi GDR	60.05	7.3%	11.9	1.4	34.5
Bank of Beirut-Listed shares	13.00	1.6%	14.6	2.3	73.0
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.50	0.0%	NA	NA	25.00
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25.00	0.0%	NA	NA	1.76
Byblos Bank-Listed shares	1.76	-2.8%	9.1	1.0	2.2%
Byblos Bank-Priority shares	1.85	2.2%	9.6	1.0	NA
Byblos Bank-Pref. Call-listed	101.20	-0.9%	NA	NA	101.2
BEMO Bank -listed	4.15	3.8%	9.4	0.7	66.4
BLOM Bank GDR	68.35	18.6%	8.1	1.3	1,422.3
BLOM Bank Listed	65.00	9.2%	7.7	1.2	25.0
Rymco	1.00	0.0%	15.6	0.6	454.3
Holcim Liban	1.94	9.0%	29.3	2.0	18.0
Ciments Blancs Bearer	2.00	0.0%	4.4	1.9	12.6
Ciments Blancs Nominal	1.40	7.7%	3.1	1.4	11.6
Uniceramic Nominal A	0.90	-5.3%	15.3	1.4	22.5
Uniceramic Bearer C	1.75	0.0%	29.7	2.8	20.2
Beirut Interbank Fund	101.00	-1.9%	NA	NA	33.7
Beirut Global Income Fund	99.00	-1.0%	NA	NA	29,067.5
Beirut Lira Fund*	105,700	1.1%	NA	NA	42,968.0
Beirut Golden Income *	104,800	-2.1%	NA	NA	

### Over - the - Counter

Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	17	6.3%	21.2	1.3	2,805.0
AUDI GDR	60.5	10.0%	12.0	1.5	1,982.4
BLOM GDR	69	19.0%	8.2	1.3	1,483.5

The closing prices as of 18 - 06 - 2007  
 \*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds  
 \*\*The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

### Lebanese Treasury Bonds

Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Yield (%)	Value (L.L)
6	14/06/07	13/12/07	300	6.99	7.24	24	06/07/07	06/04/09	299	8.50	10,000
12	06/07/07	06/05/08	299	7.19	7.75	36	06/07/07	06/03/10	299	9.32	10,000

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
<b>Saudi SE</b>		
Saudi Basic Industries Corp.	6870	-13.40%
Saudi Telecom Co.	111.75	5.18%
Saudi Electricity Co.	60	-28.14%
Al Rajhi Bank	11.5	-11.54%
Samba Financial Group	71	-63.12%
Riyadh Bank	121	-9.70%
	49.5	-22.66%
<b>Kuwait SE</b>		
National Bank of Kuwait	11910	18.30%
Mobile Telecommunications Co.	2240	3.57%
Kuwait Finance House	4320	23.15%
The Public Warehousing Co.	2680	18.66%
The Gulf Bank	1580	-7.59%
The Commercial Bank of Kuwait	1700	-4.71%
	1380	23.19%
<b>DUBAI FM</b>		
Emaar Properties Co.	4500	9.03%
Emirates Bank International	12.20	-0.41%
National Bank of Abu Dhabi	9.25	-37.30%
National Bank of Dubai	21.40	1.17%
Emirates Telecommunication Corp.	9.15	1.64%
Shuaa Capital	18.35	8.45%
	5.05	7.13%
<b>DOHA SM</b>		
Industries Qatar Co.	7300	5.69%
Qatar Telecom	100.9	15.66%
Qatar National Bank	250	9.96%
Qatar Gas Transport Co.	213.4	-13.87%
The Commercial Bank of Qatar	21.6	34.72%
Doha Bank	110	10.45%
	85.4	-15.46%
<b>BAHRAIN SE</b>		
Bahrain Telecommunication Co.	2365	6.65%
Al Ahli United Bank	0.91	-4.40%
Investcorp Bank	1.38	13.04%
Arab Banking Corporation	2377	0.29%
Gulf Finance House	1.70	17.65%
National Bank of Bahrain	2.39	-0.84%
	0.80	-25.00%

## وراء الارقام

### الصكوك الاسلامية تغزو الاسواق المالية

بدأت الاسواق المالية الاسلامية تأخذ حيزاً كبيراً في عالم المال خلال السنوات الماضية وشهدت الزخم الأكبر منذ بداية العام 2006 لا سيما بظهور الطفرة المالية التي شهدتها دول الخليج، وبهذا تعززت فكرة الاصدارات والادوات الاسلامية، ومن اهم هذه الادوات هي الصكوك وهي عبارة عن سندات دين خاضعة للشريعة الاسلامية.

ومن حسنات هذه الاصدارات التي تنتوع اشكالها بين الاجارة او المبادلة او المرابحة... ان الربح الصادر عنها يجب ان يوظف في استثمارات، وعمليات الاستثمار هذه تسهم في تنشيط اقتصاديات الدول الناشئة.

اما اسباب هذا النجاح فتعود الى عوامل عدة اهمها حاجة الشركات العربية والخليجية الى اعتماد سياسات توسعية في الخارج وكانت هذه الشركات تعتمد في السابق الى اصدار الاسهم لادخال السيولة والاستحواذ اهتمام شركات عالمية والقيام بمشاريع في الخارج اما اليوم فباتت الصكوك مصدر تمويل اساسي.

ونلاحظ اهمية هذه الادوات المالية الاسلامية ومدى الاقبال عليها اذ ما نظرنا الى حجمها ووتيرة نموها، ففي عام 2006 بلغت قيمة الصكوك في الخليج 20 مليار دولار ويتوقع ان تصل عند نهاية 2007 الى 50 ملياراً وان تتجاوز الـ 100 مليار دولار في 2009.

وتطور هذه الخدمات لا ينحصر عند هذا الحد بل الازم من ذلك انها تخطت الالية السابقة التي كان يعتمد عليها حاملو هذه الصكوك حيث تبقى قابلية في الازم الى يوم الاستحقاق بل باتت اليوم تماماً مثل البيروبولنديز في اسلوب التعااطي معها، والقرار الجري الذي يقتضي الوقوف عند اهميته وابعاده هو قرار وزارة الخزانة الانكليزية باصدار صكوك. كذلك دخلت مؤسسات التصنيف الاسلامية في هذا الميدان وباتت هذه الخدمات متكاملة ويتوقع لها نمواً مطرداً.

طارق فرح

## تقرير: صحيفة يومية واحدة لكل مليون و108 آلاف مواطن عربي



في 15 دولة عربية، فيما تشارك جهات أخرى الإشراف في ثلاث دول.

وبالنسبة لملكية الاعلام المرئي والمسموع، فقد أظهر التقرير ان بعضها يعود لملكيات خاصة في عشر دول، وملكيات حكومية في 19 دولة، وملكيات مختلطة في ثلاث دول.

وسجل التقرير حالات خطف للصحفيين في خمس دولة عربية، بينما سجل حالات تعذيب في دولتين، كما تم منع صحفيين من مزاولة مهنة الصحافة في ثلاث دول عربية، وسجلت حالات فصل للصحفيين من عملهم في ثمان دول. وأشار التقرير إلى ان سبع دول عربية منعت الصحفيين من حضور الفعاليات العامة، كما ارتفع عدد الدول التي دفع الصحفيون فيها غرامات مالية، وسجلت حالة نقل تعسفي واحدة.

ولم يتم حبس الصحفيين بقرار من المحاكم، إلا في دولتين، بينما تعرض الصحفيون للقتل في أربع دول.

كما تعرضت صحف عربية للإغلاق التام في دولتين، وإغلاق مؤقت في ثلاث دول، بينما صودرت الصحف بعد طباعتها في ثلاث دول عربية.

وأوضح التقرير انه توجد رقابة حكومية على الصحف في 13 دولة عربية، وان عدد الدول التي يمارس فيها رئيس التحرير سلطات رقابية وصل إلى 14 دولة.

بلغ عدد الصحفيين العاملين في مختلف الدول العربية أكثر من 34 ألف و500 صحفي، من بينهم 25 ألف و743 مسجلين في نقابات وجمعيات الصحفيين في بلادهم، حسبما أكد تقرير صدره الاتحاد العام للصحفيين العرب.

وأظهر التقرير، الذي أعدته لجنة "الحريات" باتحاد الصحفيين العرب، ان عدد الصحف بكافة اشكالها، في مختلف الدول العربية، بلغ نحو 5016 صحيفة، منها 276 صحيفة يومية، و507 صحف اسبوعية، و3758 صحيفة متخصصة.

وجاء في التقرير، الذي تم عرضه أمام اجتماع الأمانة العامة للاتحاد في العاصمة المصرية القاهرة، حول "أوضاع الصحافة والصحفيين في العالم العربي"، ان هناك صحيفة يومية واحدة لكل مليون و108 آلاف مواطن عربي.

ونذكر التقرير ان جميع الدول العربية فيها قانون ينظم العمل الصحفي باستثناء العراق، وأضاف ان هناك 12 دولة يوجد بها قوانين تلزم الجهات الرسمية بتوفير المعلومات للصحفيين، ولا تتوافر مثل هذه القوانين في خمس دول أخرى.

كما أظهر تقرير لجنة الحريات باتحاد الصحفيين العرب ان 13 دولة عربية يوجد فيها ما يعرف باسم "ميثاق الشرف الإعلامي"، فيما لا يوجد مثل هذا الميثاق في 6 دول أخرى. وأشار التقرير إلى ان الحكومة تتولى الإشراف على الاعلام

Beirut Golden Plaza

مركز نوم لراحتك النامية  
 من أفخم وأجمل القاعات في لبنان لإقامة الأعراس والمناسبات السعيدة  
 أحد أكبر وأهم النوادي الرياضية للرجال والنساء

قاعة الأوبرا بجناح السمرات الليلية مع شاشة عملاقة ومأكولات فاخرة

01/450861 - 01/450862 - 01/450863 - 03/215663